



وَرَبُّكَ كُلُّ شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ

بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ فِي أَسْفَلِ الْيَمِينِ مِنْ الرِّسَالَةِ السَّمَاءِ



ابْنِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ وَالْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ وَالْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ

وَالْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ وَالْمَلِكِ الْبَيْتِ الْقُدْسِيِّ

## فهرست الكلام المتين في تحرير البراهين

صفحة	مقاصد	صفحة	مقاصد
٢٨	المقصد السابع والعشرون في برهان لزوم مساواة الأجزاء	٣	المقصد الأول في برهان التطبيق
٢٩	المقصد الثامن والعشرون في برهان المعية	١٨	المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى
٣٠	المقصد التاسع والعشرون في برهان الطرفة	٢٠	المقصد الثالث في برهان النصف
٣١	المقصد العاشر والعشرون في برهان تعلق المتوازيين	١٩	المقصد الرابع في برهان الضعيف
٣٢	المقصد الحادي والعشرون في برهان حصر ما لا ينحصر	٢٠	المقصد الخامس في البرهان العرشي
٣٣	المقصد الثاني والعشرون في برهان العزل في مجموع آخر	٢١	المقصد السادس في برهان الزوج والفرد
٣٤	المقصد الثالث والعشرون في برهان كذا القطر من يكون	٢٢	المقصد السابع في برهان الزيادة
٣٥	المقصد الرابع والعشرون في برهان التصفيف في مجموع آخر	٢٣	المقصد الثامن في برهان النسبة
٣٦	المقصد الخامس والعشرون في برهان كذا الخط من يكون	٢٤	المقصد التاسع في برهان اختلاف النصفين
٣٧	المقصد السادس والعشرون في برهان كذا الخط من يكون	٢٥	المقصد العاشر في برهان التحريك
٣٨	المقصد السابع والعشرون في البرهان السلمي	٢٦	المقصد الحادي عشر في برهان المساواة
٣٩	المقصد الثامن والعشرون في برهان الارادية القياسية	٢٧	المقصد الثاني عشر في برهان الاعلى
٤٠	المقصد التاسع والعشرون في البرهان الترسعي	٢٨	المقصد الثالث عشر في برهان الحدسي
٤١	المقصد العاشر والعشرون في برهان تحريك الخط	٢٩	المقصد الرابع عشر في برهان الاشتغال
٤٢	المقصد الحادي والعشرون في البرهان الاسدي الاخصر	٣٠	المقصد الخامس عشر في برهان المساواة
٤٣	المقصد الثاني والعشرون في برهان الوساطة المحضه	٣١	المقصد السادس عشر في برهان الموازاة
٤٤	المقصد الثالث والعشرون في برهان الوسيط والوسط	٣٢	المقصد السابع عشر في برهان المساواة في المثلث
٤٥	المقصد الرابع والعشرون في برهان التقاطع	٣٣	المقصد الثامن عشر في برهان التخلص
٤٦	المقصد الخامس والعشرون في برهان العلية	٣٤	المقصد التاسع عشر في برهان التلاقي
٤٧	المقصد السادس والعشرون في برهان القطع السلسلتي	٣٥	المقصد العشرون في برهان المقاطعة بالمساواة
٤٨	المقصد السابع والعشرون في برهان الترتيب	٣٦	المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوية
٤٩	المقصد الثامن والعشرون في برهان البندرية والتعجز	٣٧	المقصد الثاني والعشرون في برهان التخصيص
٥٠	المقصد التاسع والعشرون في برهان التقاطع من الطرفين	٣٨	المقصد الثالث والعشرون في برهان كذا الأضلاع
٥١	المقصد العاشر والعشرون في برهان الحدود	٣٩	المقصد الرابع والعشرون في برهان كذا الكثرين
٥٢	المقصد الحادي والعشرون في برهان الحصول العرفي	٤٠	المقصد الخامس والعشرون في برهان ضلوع المثلث
٥٣	المقصد الثاني والعشرون في برهان التماسك	٤١	المقصد السادس والعشرون في برهان طرح الوسيط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]



لما واحد واحد من احوال اخرى كما يسمي البعض عبادات الحق الدواني في شرح العقائد العنصرية ورد عليها ان الذين لا يقدر على  
التطبيق لنفسه ولا يطبق الاجمال لا يمكنه لفقدان التعبد واجاب عنه العلامة بوجوب فرضي ايجادها في الشق الاول في قوله  
في ان العقل حكم حكما كلياً باسكال التطبيق في زمان متناهين كل متجانس متعين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المبرهنات  
في الخارج من حيث هي كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق المبرهنات تطبيق الاستدلال على الاستدلال فان امتنع ذلك لم يخرج  
لم يقدح ويحي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالاً في ثبات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدر عليها  
وان لم يخرج انشاها في العقل كونه مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهيية المقادير لكونها غير متناهية انتهى وقميه نظراً اولاً لافلا  
التطبيق في الخارج بالمتن الذي اختاره والاعمال ان يكون متوالفاً في جانب واحد وان كان يكون بدوياً في جانب السيادة وانما  
ان يكون متوالفاً في جانب النقص في جانب واحد وان كان يكون متوالفاً في جانب النقص من طرف عدم المتناهي  
حتى يخلو مكانه وانما ان يكون بدوياً في جانب النقص من طرف عدم النهاية بسبب خلوه مكانه والكل باطل فانه على الصور الاربعة الاول لا يكون  
شعير في سوادها والجميع في على الاخرين في غير المتناهي لان غير المتناهي لا يخلو مكانه فاذن حكم العقل في اتياع التطبيق الكذا في في الخارج  
لا ينبغي شكاً فان قلت اخذنا من كلامه القائل انما عني في حواشي شرح العقائد اجمالاً في اننا فرض المجازاة في الخارج  
بين المتناهي والجانب والرفع قلت هذا فرض محال لانه لا يمكن التجزئ والرفع في غير المتناهي لا لاقبال اقسام المتناهي السبب  
حر وهو عدم المتناهي والتميزان الموجودان في الخارج كما كذلك لا يتبعضان عن التطبيق الجزئي والدراسة  
الكلام انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث هي كذلك التطبيق مطلق التجزئين وانما ثانياً فلان  
ما ذكره في قوله فان امتنع ذلك الامر خارج ليقين غير صحيح فان الكلام هنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث هي  
ان غير متناه في تطبيق التجزئين مطلقاً لاجل اللاتماهي فارجا وقطع النظر عنه قاص في المقصود وانما ثانياً لثبات  
فلان قوله وسيفي الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كانت تجري البرهان في الاشياء والمرتبة ايضا وهو خلاف  
مقصودهم فانهم اشتروا الجري بالمرتبة وطاسها الترتيب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما يجب تحقيقه قال الحق الدواني في  
رسالة السعادة بما هو مرفوع العلوم التطبيق ان توقف على الملاحظة كل جزء بارز جزء اخر مضمحل فذلك غير مقدر وفي هذه الترتيب  
ايضا وان على الملاحظة الاجمالية في جارية في غير المرتبة ايضا القول ان الاجمالية كائنت في المرتبة بناء على ان فرض الالفاظ بين  
المبرهنات يستلزم لفرض في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة حكم ان يمكن العقل فرض الالفاظ بين الاعداد ابتداء من غير متناهية  
بالفعل على المبرهنات في الملاحظة الاجمالية التابعة الالفاظ المبرهنات على المبرهنات والتكفي للملاحظة الاجمالية ابتداء  
من غير متناهية بانتي و قال الشافعي الشاذلي في حواشيه على القدرية الحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يتحقق التطبيق  
لان الراداة للتطبيق ان جعل العقل كل معين من المعينين بازا كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف  
الذي المتناهي وتبين الاجزاء وامتداد بعضها عن بعض في تحقيق في صورة ترتيبها والتطبيق بهذا المنه توقف على ترتيبها  
الاجزاء بعضها عن بعض حول العقل كل معين من اعدادها بازا معين ونحن نعلم ان العمل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية  
بل يكفي فيه الملاحظة الاجمالية ومن هذا الوجه لا فرق بين صورة الترتيب وعدم الترتيب بل تحقيق الفرق بينهما من جهة اخرى  
وهي ان في صورة الترتيب تحقيق الاستعداد من الاجزاء فاجابة الى نقل الفعل بخلاف صورة عدم الترتيب فانه لا يمكن  
الاستعداد بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون الاستعداد بالفعل لا شك ان الاستعداد بين الغير المتناهي بسبب العقل

لما واحد واحد من احوال اخرى كما يسمي البعض عبادات الحق الدواني في شرح العقائد العنصرية ورد عليها ان الذين لا يقدر على

التطبيق لنفسه ولا يطبق الاجمال لا يمكنه لفقدان التعبد واجاب عنه العلامة بوجوب فرضي ايجادها في الشق الاول في قوله

في ان العقل حكم حكما كلياً باسكال التطبيق في زمان متناهين كل متجانس متعين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المبرهنات

في الخارج من حيث هي كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق المبرهنات تطبيق الاستدلال على الاستدلال فان امتنع ذلك لم يخرج

انما يتصور بملامحة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب بشرط لا يصل تحقيق  
 الاستدلال المشروط في تحقق التطبيق للاجل ان العمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتصور ان لا يتوقف ولو توقف  
 فلا فرق بين ان يثبت تحقيق هذا المقام انتهى فمضاهي القول معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من خفرت عن فهمه ولم يستعمل التطبيق  
 في هذا المعنى اصلا الاصطلاح ولا لفظه وايضا انكار الاستدلال في نفس الامر في الغير المراد بالشيء فان كان لا يوجد في نفس الامر  
 ولو مع غيره يكون ممنا من كل ما بعده وبضرورة نعم قد يظهر هذا الاستدلال عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان  
 يظهر الاستدلال عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة متمم عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
 فرض الفاضل على ان فهمك للعقل الملاحظة الالهية بين آحاد المجتدين والتطبيق كل من آحادها بما جاء والاخرى كل من مجتدين  
 بالشيء المذكور فالفرق تحكم وقال السيد البرقي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب يتعين عند العقل  
 اجمالا فاذا طبقتهما تطبيقا اعتقاديا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في العين للتناهي والاعتقاد فبالضرورة  
 يكون في جانب التناهي انتهى ورواه شرح المواقف في الذي يستتضي في ذلك عدمه في كل المعاني في شرح العقائد والمعارف  
 ان التطبيق لو كان في الخارج يتبع فيه الترتيب الخارج وما كان التطبيق في الذات من جهة واحدة في السلسلة بان آحادها والاخر  
 فلا يتبع الترتيب الخارج فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى واحتج في هذا الموضع على ان كل المعاني  
 وغيره ان يقال لو افترضنا اجمالا غير متمم من مجتدين في الخارج في كل احد من اول ثمان وثلاث وكتب  
 فالاول من الجملة الاولى بانها الاول من الجملة الثانية وكذا فالأول من الجملة الثانية من الجملة الاولى ليس في الواقع ليس في الواقع  
 سواء علمنا ذلك علمه والاول من التطبيق هو الملاحظة في التطبيق في نفس الامر والغير لا شك في كون آحاد احدى السلسلتين في غير متمم  
 زائدة على الاخرى فالمسألة باطله فاما طبقنا الآحاد في لاحتنا الانطباق في نفس الامر فيتمت الزيادة والنقصان الى جانب  
 التناهي وبضرورة لاعتظام الاصطلاح ونظيره اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض في اول الجملة الصغرى  
 مقابل ثمانية الكبرى فالزيادة في احدى السلسلتين في جانب المبدء ليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول  
 وان لم يكن بينهما محاذية متكافئة فاما طبقنا الآحاد ولا طبقنا التطبيق في نفس الامر فليست الزيادة في المبدء ولا في الاصطلاح  
 بل تظهر بعد العشرة وبما يختلف فاما كانت الآحاد غير متممة فانه يمكن في حصول الزيادة في الاواسط لعدم انتظامها وحيث لم يزدنا  
 توضيح الشارح في هذا وفي مضمونها ان التطبيق فرع وجود الاجزاء منفصلا فظاهر ان وجودها منفصلا لا يكون في الذهن لا مستقلا  
 الا وهو لا يضر لما ذهب به من مفصل في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان من التطبيق لم يوجد في السلسلة التفاضل في الجملة من جهة وجودها  
 التطبيق في الحقيقة معناه اصل في ليس الملاحظة التطبيق الخارج في الجملة او التطبيق في سائر المراتب في نفس الامر في تحقق وان لم يوجد  
 في زمان الاخر متممنا في سائر المراتب او في افضل التفسير في حواشي شرح حكمة العين بقوله ان يقال التطبيق كل من يكون باعتبار وجود  
 كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود التطبيقين تامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل احد في زمان  
 غاية الامران التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة التي التناهي وان كان اعتباره في زمان متممنا انتهى وثانها فيهما  
 ما قبل ان ينفرد حوا بان الاستدلال على جميع الاشياء التي التناهي من جهة شي كذا في كل وقت في كل زمان في كل زمان والاضحى  
 بان يتصور في الزمانيات بعض الزمانه وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلية وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة اليها وانما بالنسبة  
 الى استحقاق تلكها موجودة سواء في عالم الدهر حاضرة عند تعالي يمكن جريان التطبيق في الامور التي التناهي على تقدير وجودها بالنسبة

انما يتصور بملامحة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب بشرط لا يصل تحقيق  
 الاستدلال المشروط في تحقق التطبيق للاجل ان العمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتصور ان لا يتوقف ولو توقف  
 فلا فرق بين ان يثبت تحقيق هذا المقام انتهى فمضاهي القول معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من خفرت عن فهمه ولم يستعمل التطبيق  
 في هذا المعنى اصلا الاصطلاح ولا لفظه وايضا انكار الاستدلال في نفس الامر في الغير المراد بالشيء فان كان لا يوجد في نفس الامر  
 ولو مع غيره يكون ممنا من كل ما بعده وبضرورة نعم قد يظهر هذا الاستدلال عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان  
 يظهر الاستدلال عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة متمم عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
 فرض الفاضل على ان فهمك للعقل الملاحظة الالهية بين آحاد المجتدين والتطبيق كل من آحادها بما جاء والاخرى كل من مجتدين  
 بالشيء المذكور فالفرق تحكم وقال السيد البرقي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب يتعين عند العقل  
 اجمالا فاذا طبقتهما تطبيقا اعتقاديا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في العين للتناهي والاعتقاد فبالضرورة  
 يكون في جانب التناهي انتهى ورواه شرح المواقف في الذي يستتضي في ذلك عدمه في كل المعاني في شرح العقائد والمعارف  
 ان التطبيق لو كان في الخارج يتبع فيه الترتيب الخارج وما كان التطبيق في الذات من جهة واحدة في السلسلة بان آحادها والاخر  
 فلا يتبع الترتيب الخارج فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى واحتج في هذا الموضع على ان كل المعاني  
 وغيره ان يقال لو افترضنا اجمالا غير متمم من مجتدين في الخارج في كل احد من اول ثمان وثلاث وكتب

انما يتصور بملامحة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب بشرط لا يصل تحقيق  
 الاستدلال المشروط في تحقق التطبيق للاجل ان العمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتصور ان لا يتوقف ولو توقف  
 فلا فرق بين ان يثبت تحقيق هذا المقام انتهى فمضاهي القول معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من خفرت عن فهمه ولم يستعمل التطبيق  
 في هذا المعنى اصلا الاصطلاح ولا لفظه وايضا انكار الاستدلال في نفس الامر في الغير المراد بالشيء فان كان لا يوجد في نفس الامر  
 ولو مع غيره يكون ممنا من كل ما بعده وبضرورة نعم قد يظهر هذا الاستدلال عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان  
 يظهر الاستدلال عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة متمم عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
 فرض الفاضل على ان فهمك للعقل الملاحظة الالهية بين آحاد المجتدين والتطبيق كل من آحادها بما جاء والاخرى كل من مجتدين  
 بالشيء المذكور فالفرق تحكم وقال السيد البرقي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب يتعين عند العقل  
 اجمالا فاذا طبقتهما تطبيقا اعتقاديا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في العين للتناهي والاعتقاد فبالضرورة  
 يكون في جانب التناهي انتهى ورواه شرح المواقف في الذي يستتضي في ذلك عدمه في كل المعاني في شرح العقائد والمعارف  
 ان التطبيق لو كان في الخارج يتبع فيه الترتيب الخارج وما كان التطبيق في الذات من جهة واحدة في السلسلة بان آحادها والاخر  
 فلا يتبع الترتيب الخارج فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى واحتج في هذا الموضع على ان كل المعاني  
 وغيره ان يقال لو افترضنا اجمالا غير متمم من مجتدين في الخارج في كل احد من اول ثمان وثلاث وكتب

الذي تعالى بالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة اليه والى النسبة الى علمنا وهذا القدر كانت في هذا المقام ومنهما ما اوردوه من  
 الصناعات في القسب السادس من كتاب القسبات ليعلم ان السبيل التطبيقية فلا تفتت بحجوه ولا تقول على برهانين بل ان فيه ليس  
 منطوقا فالامتنان بهيات في جهة واحدة بما تطرقت اليها المفاداة من جهة الاخرى التي هي جهة التناهي لا من  
 جهة التناهي كما في سلسلة المات لا ينهية وسلسلة الاولات الى نهائية وليس صحيح تحريك الامتنان من جهة الامتنان واخر  
 بجدية عن درجته وجيزه ومنهية وعن الدرجات التي لاحاده بالاسراف ان ارا طبق طرف احدى السلسلتين الى التناهي حيثين  
 التناهي من الزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرفي سلسلة الاخرى تطبيقا وبها او فرضيا التعلقت الزيادة من غير  
 العطف ووجهه الى جهة الوسط ومنهية ولا يزال تثقل الى الاوساط ودم القرض او الوجه متما التطبيق ولا يكاد ينهي الى حد  
 بعينه ودرجته بعينه ابدأ ولا تبلغ أقصى الحدود واخر الدرجات عوض فاذا انصرف عن التطبيق التفت التفاتا بالمخالفة على  
 ذلك الحد وعلى تلك الدرجة رافعة القدر الزايد في مقدار تلك المرتبة وبالحاجة لا يصير المفاداة الى جهة الامتنان ابدأ بل انما ابدأ في  
 جهة التناهي انا في حال الطرف واما في شيء من حدود الاوساط انتهى وفيه ما اوردوه كل من نظر في ان هذا التناهي في صورة الملاحظة  
 العقل الامور الغير المتناهية تفصيلا لتطبيق كل من احاد احدى الجهتين كل احاد احاد الاخرى فيقتضي فان العقل غير قادر على  
 ذلك فلا محالة يثبت على حد واما اذا كان ملاحظة الامور الغير المتناهية اجمالا لا يميز الا بتميز الامتنان الى حد يصل الى ان العقل لا  
 يمكن ان يميزها على سبيل الاجمال الملاحظة اجمالية كافيته في ما نحن فيه كما يظهر بالناظر والاضافة حقيقة ان التطبيق نهية  
 النفس الامر في التطبيق الواقعي فابن احتمال القدر او العقل حتى يقال بانصرم التطبيق بوقت الاعمال او  
 حين عقري ايضا ان هذا البرهان في ملاحظة تلك الامور كدرك صاحب القسبات فانه يذهب غاية البرهان بل ان التطبيق بالجهة الحق  
 لا يشك في انه يذهب غاية الميزان من انما يترك كل من اجمالية الكبرى اولى من الصغرى وكل من ثمان وكذا لكن لا يميز التناهي  
 بحدود ان في كل منها اولى  
 مسدود من الاخرى والاول  
 على الاول  
 من المات لا جرم في البرهان في كذا  
 من المات لا جرم في البرهان في كذا  
 من المات لا جرم في البرهان في كذا

والاخرى  
 والاولى

والاولى  
 والاولى

فمن سبب التناهي وجوه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين البرهانيات والنظريات وفي تلك السبب في  
 الطوائف من المجموع وفيه ما عاده له العادة فقط والذي لا بد ان ناطق به في قطعان الكل اعظم من الجزء ولكن ان يكون  
 مساويا لكل فماذا تكون الا بغيرية وهذا من البرهانيات الاولى فان قلت المدرك بالبحس ليس الا ذات الكل بالجزء  
 واما صفة الاغلبية فيغير مدرك بالبحس كذا المدرك بالبحس ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فانما كل الاعظم من الجزء  
 فيغير مدرك بالبحس قطعها واذا كان كذلك لم يكن الحكم بان الكل اعظم من الجزء من الاوليات قلت ليس الشارطي الاوليات ان ذلك  
 بالبحس بل بعبارة عن قضايها يكون مقصورا فيها كما فيا في اجرامها كذا كذا وقدره عليه بوجه احد ما ذكره  
 الامام الرازي في المحصل من انه لو لم يكن الكل ايداع الجزء وكان وجود الجزء وعدده ثابتا وحاد في مجموع فبمعنى في ذلك الجزء الاخر كونه  
 موجودا او معدوما ووجهه من الحق الطرقي في هذا المحصل بان هذا البيان ينبغي ان يكون الكل بالجزء من زيادة ولا يفتى بكون الكل



اعظم من الجزر والانه لو كان جزء على شئ من ذلك كان مصادره على المطلوب وثانيتها انه لو لم يكن الكل اعظم من الجزر لم يكن  
الجزر الاكثر للشيء فلا يمكن ان الجزر من ذلك انزلت وثالثتها ان الجزر من شئ من الاعداد الواحد والكل لا يرضى الا ان كان شئ من تلك  
والشك ان ما فوق الواحد اعظم منه فكل اعظم من الجزر والجميع ان الكل غلب على الشئ الاخر في الكل سببه لا يكون  
بحداتها مرتبة في الجزر وهذا هو معنى الاعطية ومنه ما ذكره القاضى الكوناسوى في منيات شرحه للسلم بقوله الحق ان الاسباب الغير  
التناهيية لا تنهت بالزيادة والنقصان القياس الى تطايرها لانها من خواص الحكم من حيث التناهي وابتداءها من الجزر وودعهم  
الحكم عليها بالتساوى سلفا من حيث عدم القطع المتطابق بين اعدادها وابتداء قولهم الكل اعظم من الجزر في التناهي مسلم لا في التناهي  
فلا يتم اكثر من كونها كالتطبيق والتضاد والتضعيف وغيره انتهى **ورد** اصله في الشرح بسلم ان قولنا الكل اعظم من  
الجزر بدوي مطلقا سواء كان التناهي او غير التناهي **واقول** في ذلك من الرواية مفيد فان القاضي لا يفرج ابدا لكونه بالاثبات  
المقدمة الممنوعة واذ ليس في **الاولى** ان يقال الكل في القصور لصفة التناهي وكذا الجزر يفتقر الفعل عن تجرؤ على  
والاصغر بل ليس يمكن لكونه كلا جزرا بل لكونها غير متناهية في الكل والجزر الواقعان في القضية المعروفة ليسا متعديين بقصور  
لصفة التناهي ولا لصفة التناهي بل هما متعديان من حيث نفس غنوصهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل والجزر علم قطعا الى  
الكل اعظم من الجزر ولابد ان ثبت بقصورهما الاعطية لا يكون من صدق في جميع افرادهما هو شأن الكليات ومن ان  
التي التناهي ايضا يتكبر فيه بالاغلبية ايضا ومنه ما انه قد تقر في سلكهم ان التناهي من الجاهل ان يكون اذا كان بينهما  
وقالوا الفرق بين المجال الممكن في الاستدلال لعلاقة طبيعية او عقلية وعدمه انما هو ان يكون عند العقل ان يكون بين مجالين  
علاقة الزوم لغير فرض وجودهما جاز ان يكونا متساويين والافضل هو اعلم ان المقدم المحال يجب ان لا يكون متناهي لتساوي  
حتى لو كان متناهي لم يكن بينهما ملازمة فان المناقاة الصريح اللفظي المماثلة متفردة لو كان المقدم المحال من كونها متناهي  
لنفس الامر لزم صحتها اللفظي ومنه وهو متجه للتناهيين اذا عرفت هذا فنقول في تفسير بيان التطبيق المذكور  
لو كانت الامور التي التناهيية موجودة لزم ان التساوي بين الكل والجزر وان التساوي كان انشائي بينهما والاول  
المحال محال فعدم التناهي محال للتناهي ثابت ومن الجاهل ان يصير استدلال عدم التناهي التناهي في شئ من انفسه  
الاستدلال في هذا الايراد لا ينقص هذا الموضع بل يجري في القياسات العقلية وانما ما ثبت في الشئ على تقدير فرض عدمه كقولهم  
عدم الزمان يستلزم وجوده واجتماع التقيضين موجب لارتفاعهما وهو ذلك وهو ان يكون احدهما بااختاره تحقيق الصانع  
في الاخر ليس حيث قال في ابطال الاستدلال مفهوم ممكن وحال ما فيه فاشان الاقضية الخلفية التي كانت متناهية في الشئ على تقدير  
فرض عدمه ويلزم فيها الشئ من فرض التقيض ليس يقال عدم الزمان بل وجوده قلبية زمانية وابدانها بديهية زمانية يستلزم وجوده  
والتناهي الاعداد لوجوب التناهي يقال كذلك ان عينها ان استحصال المفروض الواقع لو كان حاصله في نفس الامر كان  
عدمه انفسا فيها ولو كان التحقق في نفس الامر فوثنين الشئ كان الشئ يتحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة بالاطلاق  
وان عينيت ان عينها بالبيان ان ان لو فرض شئ من تلك الامور كان هناك ما يعوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع  
من حيث انه فرض التقيضين وفرض عدم الشئ وجوده معا فذلك ما هو مالم يكون في تلك الامور وليس فيه استحباب استلزام  
الشئ في انفسه بل انما استحباب استلزام الشئ كونه مساويا لجميع التقيضين وبما جملته الفرض الذي في البيانات الخلفية به وجه الشئ  
على انه فرض محال ان فرض تحقق فيقال ان لو فرضنا هذا الشئ وقصورنا له عن تحقيق عدمه لانه لا يتحقق هذا الشئ في الواقع لكان

هذا هو  
الوجه  
في  
الاستدلال  
في  
الامور  
التي  
لا  
توجد  
في  
الواقع  
فلا  
يمكن  
ان  
يكون  
الجزر  
اعظم  
من  
الكل  
لان  
الجزر  
من  
شئ  
من  
الاعداد  
والكل  
لا  
يرضى  
الا  
ان  
كان  
شئ  
من  
تلك  
والشك  
ان  
ما  
فوق  
الواحد  
اعظم  
منه  
فكل  
اعظم  
من  
الجزر  
والجميع  
ان  
الكل  
غلب  
على  
الشئ  
الاخر  
في  
الكل  
سببه  
لا  
يكون  
بحداتها  
مرتبة  
في  
الجزر  
وهذا  
هو  
معنى  
الاعطية  
ومن  
هنا  
ما  
ذكره  
القاضي  
الكوناسوي  
في  
منيات  
شرح  
ه  
السلم  
بقوله  
الحق  
ان  
الاسباب  
الغير  
التناهيية  
لا  
تنهت  
بالزيادة  
والنقصان  
القياس  
الى  
تطايرها  
لانها  
من  
خواص  
الحكم  
من  
حيث  
التناهي  
وابتداءها  
من  
الجزر  
ودعهم  
الحكم  
عليها  
بالتساوي  
سلفا  
من  
حيث  
عدم  
القطع  
المتطابق  
بين  
اعدادها  
وابتداء  
قولهم  
الكل  
اعظم  
من  
الجزر  
في  
التناهي  
مسلم  
لا  
في  
التناهي

هذا هو  
الوجه  
في  
الاستدلال  
في  
الامور  
التي  
لا  
توجد  
في  
الواقع  
فلا  
يمكن  
ان  
يكون  
الجزر  
اعظم  
من  
الكل  
لان  
الجزر  
من  
شئ  
من  
الاعداد  
والكل  
لا  
يرضى  
الا  
ان  
كان  
شئ  
من  
تلك  
والشك  
ان  
ما  
فوق  
الواحد  
اعظم  
منه  
فكل  
اعظم  
من  
الجزر  
والجميع  
ان  
الكل  
غلب  
على  
الشئ  
الاخر  
في  
الكل  
سببه  
لا  
يكون  
بحداتها  
مرتبة  
في  
الجزر  
وهذا  
هو  
معنى  
الاعطية  
ومن  
هنا  
ما  
ذكره  
القاضي  
الكوناسوي  
في  
منيات  
شرح  
ه  
السلم  
بقوله  
الحق  
ان  
الاسباب  
الغير  
التناهيية  
لا  
تنهت  
بالزيادة  
والنقصان  
القياس  
الى  
تطايرها  
لانها  
من  
خواص  
الحكم  
من  
حيث  
التناهي  
وابتداءها  
من  
الجزر  
ودعهم  
الحكم  
عليها  
بالتساوي  
سلفا  
من  
حيث  
عدم  
القطع  
المتطابق  
بين  
اعدادها  
وابتداء  
قولهم  
الكل  
اعظم  
من  
الجزر  
في  
التناهي  
مسلم  
لا  
في  
التناهي

متحققا في الواقع وهذا اصل معتبر في تعرف الحقائق واسعة النفع في الواضع العلمية والمواقف البرهانية فاذن ان تحليل المقصود بحسب مفهومه  
المتشكك في لحاظ العقل كغيره بالضرورة لاجتماع التناقضين بحسب مفهومه المتشكك في لحاظ العقل ومما جاءها متشكك لان في لحاظ العقل  
ليس التناقضات بل من الحقائق التي هي كلاما لبعضها من جملة المطبقة وتقره القاطن الكوناسوي في شرح مسالك العلوم كما هو عليه  
في جميع تصانيفه وروى العلامة السبكي في شرح السلم بقوله لا فعل ما اذا اراد ان لا يكون في القياسات الخالصة ليس حكم بلزوم  
الشيء لغيره بل لا وساطة بل حكم بواسطة البيانات فلا يضر فان لازم الملازم لازم البتة فثبت الاستلزام مع الشافعية حاشا لا  
انه قد يكون خفيما بسبب كونه لوساطة محتاجا الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان لوجوده وتلزام عدم التناهي في التلازم  
بواسطة لا يتكروا ان اراد ان لا يكون فيها بلزوم من الشيء لغيره بحسب تحققهما في الواقع بل حكم بان فرض احدهما في الذين متشكك في  
العقل مستلزام فرض العقل ومتشكك في حكمه بان ما فرضه وتثله مستلزم لفرضه فيتحقق الحقائق الباطلة في نفس الامر كما يفهم من آخر  
كلامه فحالها كما ترى فان لم يوجب تحققه في نفس الامر تحقق لغيره فيها وان فرض احدهما متشكك في الذين متشكك في العقل ليس له ان يكون  
من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى ووقع هذا في بطون الاول ما ذكره القاضى الراشدي في حاشي شرح السلم بقوله  
يجوز ان يقال ان السيد الباقر اما اشق الثاني ولا يوجد عليه ما اورده بقوله فان لم يوجب كونه لانه اذا عرفت بايجاب تملكه  
في الذين متشكك في العقل فليس لغيره الاستلزام مطلقا الذي هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطلة على انما تقول ان لا تحقق الاستلزام  
في الوجود الذي يظهر ان ليس له خصوصية الوجود الذي دخل في الاستلزام فليس له اما به الملازم والافعال غير متشكك عندنا في  
وجوده كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى **قول** لا يجوز ان يقال ان قال فان مناط كونه من الحقائق الباطلة ليس الاستلزام  
الخارجي اذ لم يمتد في السيد الباقر من علمه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراض بايجاب متشكك في الذين متشكك  
لغيره اوجب ذلك على انما تقول انما يكون له خصوصية الوجود الذي دخل في ثبوت الملازم في نفس الامر وهذا خلاف ادعاء السيد  
فلا يجوز ان يكون هذا جميعا كلامه الثاني ما ذكره القاضى السبكي في حاشي بقوله السيد الباقر شفا ناذا وهو انه قد ذكر في التفسير  
العلمية بان الفهم ان زعم ان مستحيلة الحكم الزمان ولا تنافي الابعاد وشكلا متحقق في الواقع من الحقائق الباطلة فثبت على التيقن  
في الواقع ليس الفهم ان زعم الفهم قصور فمعه وهذا مستحق كافت لدفع ما زعمه القائل ان في القياسات المختلفة حكم استلزام انتهى  
لغيره انتهى **قول** فثبت على القول فان القدرات الدالة على المتحقق في الواقع ليس لغيره ان زعمه ان زعمه ان اولت على الحقيقة  
على تقدير تحقق ما زعمه ان زعمه على الظاهر من تقرير البرهان فذلك هو الاستلزام ويجري في الشك ان اللذان اوردهما المورد وان لم يست  
على غير ذلك فالكلام في الخارج فكل ما لا يخفى على من لا يولى مسكته واثباتها هو الحق والحق اوجب الاتباع ان العلم لا يضر  
الا على علاقة ذاتية بين ذاتي الملازم والملازم وهي علاقة استحالة الالف كما بالنظر الى ذات الملازم ولا يستبعد ان يكون  
الشيء الحال كعدم التناهي بالنظر الى نفس ذاته مستلزما لغيره فثبت غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة الاستلزام  
تحققه على تقديره في الحال لغيره فثبت ما في باطن فيه فان وجود القدر الغير التناهي ملازم للمكان في التطبيق وهو ملازم للتناهي او  
مساواة الكل للجزء وحيث يكون الاستلزام نظرا لمقتضى بالاستدلال وانما جملته بمعنى الاستلزام ليس لان يوجد بين امرين علاقة ذاتية  
تحيل انهما كاحدهما عن الآخر سواء كانا من النوعين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتأخرين من ان الحال لا يستلزم  
لكنه في التحقيق يستقيم جميع البراهين ولا يحتاج الى ما ذكره من التكافؤات المشتملة على التعسفات الفصل الثاني في ذكر  
استلزام الاجزاء بالبرهان مع ما قرع عليها القادحون قد جاعلها بالبرهان اعلم ان العلامة ذكره الاجزاء بالبرهان

هذا هو المقصود  
من الحقائق الباطلة  
في الذين متشكك في العقل

هذا هو المقصود  
من الحقائق الباطلة  
في الذين متشكك في العقل

هذا هو المقصود  
من الحقائق الباطلة  
في الذين متشكك في العقل

هذا هو المقصود  
من الحقائق الباطلة  
في الذين متشكك في العقل



أحادية مجتمعته أو متعاقبة تالبي غير متقبل المساواة لجزءه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان مستحيلا لم يوجد  
في الخارج فان وجوده الأحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج ولا اشتباها ما وقع من حيث  
ان العدد ليس برب الى ان تلك الامور المتعاقبة مجتمع في محل واحد على قياس الامور التي هي علمنا واحدا بعد واحد  
ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك **قلت** الموجود في كل قطعه من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان  
كان متناهيها لكن جميع الاحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد موجود في نفس الامر **علمنا**  
للموجود عند دم نحو اخر لغيره ونعنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعته الموجود في الزمان لكنها  
الموجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود ايضا الكمال حاضر عند البداي العاليه بانطوائها  
في علمها بذاتها وبصورتها على اختلاف الزمان فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كما ذكره المحقق الدواني في المتن  
العلوم ووقع العلامات على كثر في العلاقه واما بقوله في الشمس البازغة فكيف الاجتماع الدهري او في احصائه للبشر  
انتهى البرهان على تنافيها في جانب الابد ايضا وهذا كما خالف اصول الفلاسفه ايضا وتوايى المنه انتهى ووجه نظرنا فان  
المشككين لا يقولون بالوجود الدهري فلا انهم عليهم بهذا الطريق فظهر ان تباين الاجتماع اعني اجراء هذا البرهان انما هو  
تركه لا يكونون وقالوا ان البرهان يجري في كل فلهذا وجد بصفته الثلاثي سواء كانت الاحاد مجتمعته ومتعاقبة وقوله وادع  
ايضا بوجه احدها المنقضى بالاعداد ان البرهان جاري فيها بان نقر من علمين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جمله من احاد  
الى الالائي تالبي وحاصل اخرى من اثنين الى الالائي تالبي بطريق احاد احدها واحاد الاخرى فان ذهبتا الى غير النهاية لمزج مسما  
الكل للجزء والافلا الصغرى منها هيه والكبرى ليست بزايدة عليها الا بقدر قسائه فتكون متناهية ايضا فيلزم تنائي الاعداد وهو  
خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقعة عند حد واجاب عن عقد المحققين في الوقت وانقضاء آثاره العلامة الجبراني في شرحه  
بان جميع يستدل بالتطبيق على الإطلاق انها موجودة ولا يكون امرها بحيث يكون القطع بالاعتبار بخلاف متناهية  
الاعداد فانها ذهبت محضه فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فيقطع بالقطع الوهم  
فلا يلزم محذورنا قول فيجيب فان ان ارد يكون الاعداد ذهبت محضه انما انتراعية لا وجود لها في نفس الامر لانها تالبي  
نموذج على طائفة كما هو جاري وان راويناها غير موجودة في نفس الامر فلا تالبي بل ينشأ اشتراكها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها  
كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه يقطع بهذا القطع العلم هو عبارة  
عن انظار الانفس الى النفس الامر وحكم العقل على الكمال ويجوز في زمان متناهية سواء كانت الامور مجتمعته او متعاقبة ولا يلزم منها  
بالموجودات الخا جيبه **وقال** الفاضل اخي الشافعي في حاشي القديمية بما ذكره الامام الرازي في شرح عيون النكته في دفع  
عنهم المشككون انما احادها وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعته او متعاقبة وسواء كان منها ترتيب او لا تلك الامور  
في وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد منها ما لم يقلوا باستحالة كما هو متفق عن ائمتي ومير وعليه ان غرض الشافعي  
ليس الا ان يزيل الجري في مراتب الاعداد والدلول استخلفت وادكره اللفظ لانه قد ورد في جميع الاعداد في وقت متناهية  
سليم واما عدم وجودها مستطاب فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في استمداد مستقبل الى غير مقتضا ضرورية  
كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوار وان جريان التطبيق لا يكون الا في المستفاد ما هو برهنة نفس الامر بصفته  
الالائي كما هو مسلم عند الكمال وهو انجب الاحاد الغير المتناهية ليست كذلك **قلت** فان الموجود في نفس الامر

في المتن  
العلوم ووقع العلامات على كثر في العلاقه واما بقوله في الشمس البازغة فكيف الاجتماع الدهري او في احصائه للبشر  
انتهى البرهان على تنافيها في جانب الابد ايضا وهذا كما خالف اصول الفلاسفه ايضا وتوايى المنه انتهى ووجه نظرنا فان  
المشككين لا يقولون بالوجود الدهري فلا انهم عليهم بهذا الطريق فظهر ان تباين الاجتماع اعني اجراء هذا البرهان انما هو  
تركه لا يكونون وقالوا ان البرهان يجري في كل فلهذا وجد بصفته الثلاثي سواء كانت الاحاد مجتمعته ومتعاقبة وقوله وادع  
ايضا بوجه احدها المنقضى بالاعداد ان البرهان جاري فيها بان نقر من علمين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جمله من احاد  
الى الالائي تالبي وحاصل اخرى من اثنين الى الالائي تالبي بطريق احاد احدها واحاد الاخرى فان ذهبتا الى غير النهاية لمزج مسما  
الكل للجزء والافلا الصغرى منها هيه والكبرى ليست بزايدة عليها الا بقدر قسائه فتكون متناهية ايضا فيلزم تنائي الاعداد وهو  
خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقعة عند حد واجاب عن عقد المحققين في الوقت وانقضاء آثاره العلامة الجبراني في شرحه  
بان جميع يستدل بالتطبيق على الإطلاق انها موجودة ولا يكون امرها بحيث يكون القطع بالاعتبار بخلاف متناهية  
الاعداد فانها ذهبت محضه فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فيقطع بالقطع الوهم  
فلا يلزم محذورنا قول فيجيب فان ان ارد يكون الاعداد ذهبت محضه انما انتراعية لا وجود لها في نفس الامر لانها تالبي  
نموذج على طائفة كما هو جاري وان راويناها غير موجودة في نفس الامر فلا تالبي بل ينشأ اشتراكها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها  
كيف فان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه يقطع بهذا القطع العلم هو عبارة  
عن انظار الانفس الى النفس الامر وحكم العقل على الكمال ويجوز في زمان متناهية سواء كانت الامور مجتمعته او متعاقبة ولا يلزم منها  
بالموجودات الخا جيبه **وقال** الفاضل اخي الشافعي في حاشي القديمية بما ذكره الامام الرازي في شرح عيون النكته في دفع  
عنهم المشككون انما احادها وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعته او متعاقبة وسواء كان منها ترتيب او لا تلك الامور  
في وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد منها ما لم يقلوا باستحالة كما هو متفق عن ائمتي ومير وعليه ان غرض الشافعي  
ليس الا ان يزيل الجري في مراتب الاعداد والدلول استخلفت وادكره اللفظ لانه قد ورد في جميع الاعداد في وقت متناهية  
سليم واما عدم وجودها مستطاب فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة في استمداد مستقبل الى غير مقتضا ضرورية  
كما لا يخفى **اقول** هذا ليس بوار وان جريان التطبيق لا يكون الا في المستفاد ما هو برهنة نفس الامر بصفته  
الالائي كما هو مسلم عند الكمال وهو انجب الاحاد الغير المتناهية ليست كذلك **قلت** فان الموجود في نفس الامر



فتمت الشئ الثاني وصدق التوفيق غير متصور انتهى لأن هذا ينبغي على ان الزمان مع الكائنات المتضمنة به موجودة في المدة والواقع  
للتكامل ان يقولون به فالأمر والعلم من هذا لا ينبغي صحيح بل لا يمكن ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لا يمكن في  
علم العاقل ان لا يكون له ريب في اقله تعالى لتعلقات ازلية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث ووجوده من الازل الى الابد  
في كل وقت تجري البرهان منها وظل لا يتناهيها في تعلقها بالمتناهي العاقل **لا يقال** هذه التعلقات امور حادثة لا وجود لها في  
الخارج فيقول من اجاب ان البرهان لا يتناهي **لا نقول** انه لا يتغير في مقرر ان الاستيعاب ليس العلم به بقدر المتناهي من العلم  
ان الصدق تعالى لا يدان بغير هذه التعلقات الغير المتناهية مع حفظ القاعدة احاطة علمه بتكون في حكم الموجودات فافهم وانما لا يتناهي  
والله اعلم بالذي ينبغي الحكماء والتكلمين كل حين وعلية ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان امر البرهان مخصوص بشئ  
القائمة بالتطبيق التجري والتطبيق العقل غير كرات وان شئت زياره التوفيق كاشع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما  
ان يكون عقليا او احاديا وعلى الاول ان يكون المراد بالتطبيق الاحكام والتفصيل لا يتيسر الى ان يكون المراد بالتطبيق العقل  
التفصيل يكون التصور الامور الغير المتناهية في زمان متناهية على سبيل التفصيل محال او ما يقتضيه في انشئة غير متناهية في تفصيلها  
ح الاظهر الخلف في زمان من الانشئة ولا يلائم ايضا الى ان يكون المراد بالتطبيق الاحكام سواء كان المراد بحكم العقل كلياً ام كان المراد  
واحد من احادها كالتكلمين بازاء كل احد واحد من احاد الاخرى او كان المراد به انما لا يطابق النفس الامر في ذلك لانه  
لما وجدت المجتاز في الواقع الصفت احداً بالكلية واخرها بالجزئية ومصدر الصغرى بازاء ان من الكبري فالعقل وان كان  
يحكم بان كل اسناد احاد الصغرى بازاء كل من الكبري وهو في الواقع كذلك لكن لا يترتب من الاطمان في نفس الامر حيث ثبتت التناهي  
الاخرى انما اذا اخذنا جملة من الواحد الى الاثنى عشر واولى من الاثنى عشر الى العشرة وكبري ان بالاول من الاول من الاول من الاول  
من الثانية الى الاثنى عشر والواقع ايضا كذلك لكن لا يترتب من الاطمان في نفس الامر متناهية في كبري متضمنة في نفس الامر متناهية  
اعلم من الصغرى وحكم العقل بما ذكرناه في اثنين ان يكون المراد بالتطبيق التجري بالجزء او بالجمع قائم اذا جرت الشئ الى الاول  
في الخارج او وقعت الاولى الى الثانية الطبيعية فيظهر الخلف قطعاً وشيئت التناهي في نفس الامر من البرهان التجري الا في  
الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وتبين في الخارج فافهم فان هذا وان كان محالاً لما سبور المتناهي  
او قد قسم الان العارفين بالحق الخارج من مضمين التقدير المحبت ليدان الحق والما **الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة  
وفرضوا عليه مع ما في النفس من التعلق فانما غير متناهية عند الحكماء لما لم يكن لما تترتب له من البرهان فيه وتوجهه بان لما كانت  
الاحاد غير متناهية في العقل لا خلاف ذلك الا ما مضى وليس لها نظام متشعب حتى يلائم من وقوع المبدأ بالمراد وقوع الثاني  
بازاء الثاني وكذا فيحتاج في التطبيق فيما الى ان يلاحظ كل واحد واحد واحد العقل بالقدرة على احتضار المتناهية له  
مفصلاً لا دفعه ولا في زمان متناهية فلا يتصور التطبيق في الساساتين بالمراد بالقطع الملاحظة كمن يتصورها او كمن يتصور  
التطبيق بين مجملين محدودين على التوازي من اعداد المحصى فانه كيف في التطبيق في الامرين تطبيق طرفهما اذ لا يترتب من ذلك في  
كل جزء بارز كل جزء ولا يكفي في اعداد المحصى ذلك بل لا بد من تفصيل كل واحد واحد واحدة والامر او علميين بجانب التكلمين  
التكلمين لهذا الشرط من وجوه منها ان لا يخلوا ما ان تترتب على ملاحظة الاحاد مفصلاً لا كمن يلاحظها عملاً على  
لا يكون التطبيق في النتيجة ايضا على الثاني تجري في النتيجة ايضا فانما العلم ان لا يخلوا ان يكون في الجملة الزيادة لا يكون بازاء  
من لنا ففهموا على الامر بالمراد بالمراد على الثاني يلائم التساري واجبا من وجهه من العقل لا بد ان في رسالت انشئت الاحاد

معرفة الشرط الثالث

هذا هو الشرط الرابع  
في معرفة الشرط الرابع

بقوله ويراد التعصيص على سطح الخط الذي يمكن في غير الترتيب ان يختار الشق الثاني ومنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تطرقت  
في الاوساط والمافي الترتيب اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب الثاني للانطباق ولا في الاوساط للتساوي فلو لم يكن  
في الجاهلية لا لزوم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الاحاد  
معتدلا بل على ملاحظة الانطباق على الاحمال ان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توهمت على الملاحظة الاحاد التفصيل لم يتجزأ التطبيق الى تطبيق  
الترتيب ايضا لان التقابل على تقدير الترتيب والوجود يكون الاحاد واقعة لبعضها بازا لبعض في الخارج مع قطع النظر عن تحقيق العقل انما  
لا يتناول اعمق في وقوع بعضها بازا لبعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها السجدة الى بعض بحسب الترتيب في الخارج فمذهبنا لا يفتقر  
لذلك في الكلام في ان بدون ذلك والترتيب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان لبعضها يتطابق على بعضها في الخارج فليس  
كذلك كسيت لا لانطباق امر يفرض العقل من كل انها واحتمل ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم القطع بالساساتين بل هو  
ان يكون زيادة الزيادة في الاوساط انتفي ولتقديم المصدر لا في في حواشي شرح التجريد المحذرة بقوله فيجب ان يكون التطبيق  
يفرض كل جزء بازا جزء آخر كما حسب اللو في كل منها بازا آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي متوقف فيكون اجماليا واذا كان  
اجماليا لم يفرق لبعضها عن بعض فغير متعين بحسب فرضه ان اي جزء من السلسلة منطبق على اي جزء من الاخر فمن علم  
ان الزيادة في الاخر لا في الاوساط استلزاما لجزء في التطبيق الاجمالي تعيين المنطوقين في كل جزء بحسب الفرقين لكن غاية الامر  
من ان يكون السلسلة متناهية بحسب السلسلة الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والادعى انها متناهية في التطبيق  
من ذلك الجانب ذلك غير لازم ونحدي ان الطباق اجزاء الساساتين في تعقيد نفس الامر فان المعنى بالمنطوقين هنا ان  
كل منهما معروف بالترتيب من حيث له عدد ويكون الجزء الاول من السلسلة منطبقا على الجزء الاول من الاخرى والجزء الثاني  
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق انتهى **لخصنا القول** في بحث احوال الانطباق  
مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الاحاد با احاد من غير تعيين المنطوقين وكونه اجماليا لاني في التعيين فان العقل ان يقطع  
اجمالا بل معروف لمرة العدد من احادها بازا ومثله من الاخرى واما ثانيا فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال  
ولا غير مطابق لما وقع فان كل احد واحد من الاحاد تصدقت في نفس الامر بترتيب من ارتباط الاحاد والتطبيق عبارة عن جعل العقل  
بكون كل من احادها بازا ومثله من الاخرى فلا يصح ان يقال ان الجزء الاول من السلسلة منطبق على الجزء الاول من الاخرى لان  
واحا ثالثا فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي انطباق الانطباق انفس الامر في الميثاق التناهي في نفس الامر لا يمكن تحقيقها  
سابقا ومنها ان الاحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن العقل ان يفرض الترتيب بينها فتوجد السلسلة ان ترتبها  
بترتيبها من اولها ووجهه المصدر لا في في حواشي شرح التجريد المحذرة باننا نلزم التناهي لو كانت الاحاد حكمة الترتيب في نفس الامر  
او مترتبة فيما بين الجاهلان يكون ترتيبها محال لاستلزام محال هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخبره الحق الذي في  
اخره في العلم من فرض الترتيب يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في احادها والحيث السلسلة في ذلك الفرض مطرعا لها  
فليس شئنا محال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات او غير واقعية يظهر حال الامور الواجب قبل صريح الرش في كثير  
من المسائل الطبيعية البينة على شئ فكذلك بان قبل الفروض المستحيلة في الرياضيات اقول في بحث لان الامر الغرض  
المتوقف ليس فيه ما ترتب في نفس الامر ولا يعرفه اهل زمان وثالثه وكذا ان يكون فرض الترتيب بينهما مطرعا لهما بل هو  
اذا اخرج عن مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم من التناهي على هذا التقدير الغير المطابق انفس الامر لا يثبت التناهي

اي هو الذي لا يمكن  
الترتيب على  
منه سلسلة

اي هو الذي لا يمكن  
الترتيب على  
منه سلسلة









ان تكون المبتدئة من السنة الماضية في جانب الماسية القص من المبتدئة من الآن في ذلك الجانب  
ولا يمكن ذلك الا بانتها قبل انتها المبتدئة من الآن ويكون الاقص متناهيًا والرايد عليه بعد متناه  
فيسكون الكل متناهيًا وآخر من عليه انحصار بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشروط تسام  
المتطابقين فيه وغير المتشابه لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود وموافقا  
التطبيق بينهما فان هذا الدليل هو قوت على حصول العلم في الوجود ولا في الوهم والزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي  
لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه غير مبررة في هذا العمل كلاسهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث ومحدث يكون سابقا على الوجود  
وكونه لاحقًا عما قبله والاعتبار ان مختلفان فاما اعتبارنا الحوادث الماضية للمبتدئة من الآن فانه من حيث ان كل احد منها سابق  
وتأخر من حيث هو بكونه لاحقًا كانت السوابق واللاحق المتباينان بالاعتبار بمتطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى وجود مشترك  
ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللاحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فان ذلك لا يخلو عن سقوطها اعرض عليه ويقم  
ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجبروت هذا عندني فيه انتهي كلامه ومنها الصور العلمية لاكتشافها في ذات الواجب كما هو  
فذهب كسب الصانع واتباعه والحق في بحث علمه تعالى على طريق التكليف ان تعالى يعلم الحكم بصفة ذات بسيطة لها عاقل بالكلية  
طريق الفلاسفة انه علم سواه عن انما احققناه في مصباح الهجر في لوازمه وليس مقتضى هذه الهدي وبعيد الدجى ومنها اجزاء الكلام  
الغير المتشابهة بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما يوجب في الحكمة الطبيعية ومنها الالفاظ والغير المتناهية سواء كان عدم التشابه في جهة  
واحدة او في اثنين او جهات كما هو شرح في محله ومنها حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اخرى في التكرار  
البركاني اثبتوا انها هي كما تفصيل في الموقف وغيره والمقصود الثاني في ذكر برهان نسخ السجلات في حاشي شرح الموقف  
وسماها بالهرة الوثقى وتقريره ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوفاء غير متناهية يمكن اخراج الاحاد الفية المتناهية منها متصلة  
بان يكون اول الاحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان سببتها الى السلسلة تسببت الجزء الى الكل فخرج الجزء  
من الكل باي نحو كان ممكن فلان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج فكان قبله ولا دلاول لها بل بطلان دانها في يذمه ان يكون  
ابتداء السلسلة ابتداء اللاحق وتكون الاحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك اردناه اقول فيه  
مخالفة لما هو فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتبين اذا كان الخارج متناهيًا او ليس كذلك كما ينبغي **المقصود الثالث**  
في برهان النصف وهو من خمرات وجهه الفاضل كبرهاري كما انجمنه في حاشي سطر العلوم وتقريره ما ذكره في رساله مفروقاته  
يقوله برهان نسخ في بطلان التناهي الالفاظ وسببته برهان النصف منه اول مقتضى وهي ان كل متناهي متناهي كان او غير متناه  
ليس لا المنتهية واهد الزمر ان يكون اعظم من الكل بيان ذلك على تقدير تقدر المنتهية يمكن في خطاب لفظنا من منتصفها  
هذه الصورة آ

رب مساو بالخط او خط او اعظم من خط اخر فان الكل اعظم من الجزء الزمر ان يكون خط رب اعظم من خط اخر فان احد المتساويين  
اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك وانما كان خط اخر بمتساويين الزمر ان يكون رب اعظم من خط فان كان  
اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل ليقول رب اعظم من رب فاح ايضا اعظم منها على السواء فخط رب اعظم  
من الاعظم فزمر كون الجزء اعظم من الكل متبنيين وذلك ما اردناه وبقية من ذلك نقول لا كان خط آخر خطا غير متناه  
ان يكون في نفسه متساويًا فخطها وخطه ذلك تطبيق احد الطرفين على الآخر مثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو ان يبين ان كل متناهي متناهي كان او غير متناه  
ليس لا المنتهية واهد الزمر ان يكون اعظم من الكل بيان ذلك على تقدير تقدر المنتهية يمكن في خطاب لفظنا من منتصفها  
هذه الصورة آ

الصفات المتعددة فيكون في المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منصفات غير متناهية وقد بين بطلان المقابلة المبدئية  
وهذا على تقدير ان يكون خط أب غير متناهية في حين وانما اذا كان غير متناهية في جهة دون ان ينقطع مثل فخره مع عدم الامتثال  
المتكافئة وهذا الحال لا يلزم من فرض التناهي فانه من القوم الذين يثبتون عدم التناهي فربما اطل به بطلان هذا الشك وكم  
التي لا يخلو عن انطاب فلذلك في موضع آخر ان شاعرا الذي العاشر لا يتناهي انتهى كلامه **وقال** الفاضل المحمدي في  
معراج الغرور شرح سلم العلوم الايجي وثباته هذا البرهان الا انه يرد على الشيخ الذي يرد على برهان التضاعف اذ يستحيل ان يكون الكل  
اعظم من الجزء في غير التناهي ممنوع اذ لا بد من دليل ودعوى البداية لا تكفي لحدوثها وميتة انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقته  
هذا البرهان ولكن لا يورد المنع المذكور فائدة متكافئة ونحوه لا تسمع كما حققنا من قبل بل لا نوافه الا من قول من قد قيل لا  
منصفين واحدا ان كل منصف له منصف واحد في نفس الامر منسك كنه غير مضفان لا منصف الا ان التناهي ايضا ليس  
الامتصفت واحدا في نفس الامر الا ان التناهي في التناهي منصفين في المبدأ والمغنى واذا ليس في التناهي فليس وان  
اراد ان كل منصف له منصف واحد في نفس الامر منسك كنه غير مضفان لا منصف الا ان التناهي في التناهي فليس وان  
مع الفارق فلا يلزم في غير التناهي منصفان فضلا عن المنصفات الغير التناهية فانه **المقصود الرابع** في برهان  
التضعيف وتلخيص التناهي عفت وتوضيحه يقتضيه تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه وكان في  
فان الضعف عبارة عن شيء وشي من مخطوطين ازيد عليه لم يكن بضعف الا الثانية ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد الضم والزيادة  
عليها كانت مرتبة لان المبدأ لا يقبل الزيادة والآخر لم يزد وكذا الاوساط لا تتقاسمها وتوابعها **الثانية** ان كل عدد قابل  
للتضعيف فان كل مرتبة متناهية وكل باضعف من التضعيف لا هوالة والا بطلت اللاحقة فذا كانت **المرتبة** ان  
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معرض للبعد بالضرورة متناهيما كان اذ منتهاه اذ اتمت هذه المقدمات وكل منهما من  
المبدئيات فنقول لو وجدت الاسرار في المتناهي بالفضل كانت معرضة لعدد بالمقدرة الاخيرة فيقبل ذلك العدد للتضعيف  
بحكم المقدرة الثانية ويكون ضعفه ازيد منه بحكم **الاولى** ولا تكون الزيادة الا بعد الضم الزيادة عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما في فرض عدم  
تناهي ذلك وذاك ما رويته **والحكاك** تقتضي من جهتها ان هذا البرهان يجري في كل اوجاف بصفة التناهي بالفضل سواء كان على التناهي  
او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتيب او بغيره بشرط ان يدخل في الوجود هذا الجري في الامور المستقبلة على اساس التكميل  
بابية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل فغير جري نهائيا على طريق الحكماء العلمية المبررة ويجري في المحركات العقلية والنفوس  
الجمردة والبارية العلمية وغير ذلك فان المقدر الفرضي ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التناهي لا بد ان يكون معرضا  
للعرض سواء كان التسمية فيها بحسب الحاج او لا يزين والالتفات فقط كما في المنصفات **وقال** بعض هذا البرهان انه  
في ما هو معرض للعدد وهو المادية فان الجواهر لا تنصف بالكلية اذ معرضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين اجزاها  
العينية وانما هي البنية ما دونه كما تقر في موضع وعقبة القاضي الكوفي في حواشي شرحه باسم بان معرض العدد في كل  
مجموع امور لا تقبل منها اذ لا مشترك كما يقال للجناس العالي عشق والعقول المجردة عشرة فلا وجه تخصيص المادية بمعرض العدد  
واورد على هذا البرهان بوجه **احد** ان النصف بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عند البرهان ما فيها والجزء  
عند ان من شرط جريان هذا البرهان خروج الغير التناهي بل بصفة التناهي في الواقع كما ذكرنا والجزء التحليلية قبل ان يثبت  
معرضه للعدد كما انتهى في الوجود وليد الالتفات اليها لا تكون الامتناهي في اي زمان وجدت وانما هي النسبة على

في المبدأ والمغنى  
في التناهي

المقصود الرابع في برهان  
التضعيف

في المبدأ والمغنى  
في التناهي

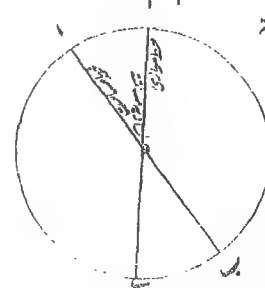
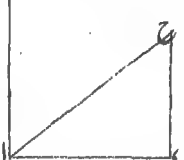


قيل ان يقال ما بين آوب اقل من ذراع وكذا ما بين آوح فانه يلزم منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين الآخر على الكمال  
من ذراع وهو حكم صحيح وخدشه الحق الله في رسالة اثبات الوجوب بان الحكم في غيره الصورة بخلاف الحكم في الصورة بحيث  
عنها اولا يلزم من تنهاى كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تنهاى الكل لكونه غير التبع بين الطرفين أصلا وقال بعضهم  
البرهان حصرى وصاحب القوة النفسية يعلم ان هناك احده من العلل هي مع الطول يحيطان بما جاعلا وان اثنين تلك الواحدة  
عندنا وتكون الاشارة على التبيين وفيه من ظاهرا فان وجوب توسط الكل بين البعد وبين واحد من ارجاء السلسلة  
حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه المقصود الساس في برهان اوردته العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره وارجو  
تسميته برهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلومات مثلا لو وجدت غير متناهية لانها اذا ما  
تكونت فستبطل بتساويين فيكون زوجا ولا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فلو قل من فردا بعد واحد فلو قل من فردا  
من زوج بعد واحد وكل عدد يكون اق من عدد يكون متناهما لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما رزاه وفيه ان السلسلة ان كل ما  
يقسم متساويين فهو فردا وانما يلزم لو كان متناهما فان الزوجية والفردية من خمس العدد التناهي كذا في الاسفار والاضا  
لأنه عرف من العدد والتناهي غير التناهي من حيث هي حتى يقال انه زوج او فرد كما تحققة المقصود السلسلعي في برهان  
جعل في الاسفار من غيرات السابقين وارجو جعله على التسمية برهان الزيادة وتقريره ان كل عدد متوفا بالزيادة  
فيكون ثل من عدد فالعدد العارض لغير التناهي ايضا القبل الزيادة فيكون متناهما وفيه ان السلسلة الكلية بل هو في التناهي  
وقياس غير التناهي عليه مع الفارق ولو سلمنا فلا التسليم عرف من العدد لغير التناهي كما هو المقصود الساس في برهان آخر  
التسمية برهان السببية وتقريره انه لو وجدت جملة غير متناهية سوار كانت من العلل والمعلومات او غيرا فمما لا محالة تستلزم على  
الوقت فعدة الاوقات المتوفاة فيها اما ان تكون مساوية لعدة احوال او اكثر وكل منها محال لان عدة الاحاد يجب ان تكون العت  
مرة مثل عدة الاوقات فلا بد ان تكون اقل من شغل الاتحاد على جانب واحد مما يقدر عدة الاوقات والاخرى بقدر الزيادة على ما لا يوافي  
الجملة التي بقدر عدة الاوقات اما ان يكون من جانب التناهي او من جانب لغير التناهي وعلى التقديرين يلزم تنهاى السلسلة بطلان  
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين فنقض مطلقا فيحصل جانب متناه فيتنا في الزيادة كما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان  
عدة الاوقات متناهية لكونها محصورة بين حاصرين مما لو كانت السلسلة والمقطع الذي هو مبدأ الثانية واذا تناسلت عدة الاوقات  
تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزيادة يكون متناهية بالضرورة فيلزم تنهاى السلسلة وفيه  
ما في الاسفار وغيره من الفصل القابلة بان هذا مساو لذلك او اكثر واقل بان التساوي والتفاوت من خواص التناهي وان اريد  
بالسواءى مجرد ان يقع بازاو كل جزء فلا تسلم استحالة في ما بين العتدين المقصود الساس في برهان آخر من كمال المحققين  
ولم يسبهم وارجو تسميته برهان اختلاف التقديرين وتقريره على ذكره هو ان العودة الوثيقة انما تكون في كل جملة زوجية  
من القوة الى الفعل في الاوقات الزمان المتناهي والغير المتناهي الماتى اوفى نفس الواقع فالجميع المخل من احوال تلك الجملة  
احصين نفس سوار كان وجود احوالها معا واثباتا ان كونه متعينيا يجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب كونه حاد في التقديرين  
بحسب نفسه اجزاءه فيتمثيل ان يكون معروضا لعدد معين على ما قلنا ان كل عدد من في الواقع لا بد ان يكون زوجا او فردا  
والاشارة الى ان لم يعلم لغيره فيعدد نفسه ذلك نقول اذا وجدت جملة من غير المتناهي من مبدعين الى الجانب الاخر احوالها  
الوجه التي صحت يجب ان تكون متعينة بالمقدرة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا

الوجه الذي صحت يجب ان تكون متعينة بالمقدرة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا



والنقصان المقصود الثاني عشر في استخراج ذلك الغير ايضا وسماه برمان الاظمية وتقريره اذ لو كان بعد غير متناه  
 لكان الشيء اعظم من نفسه براتب لا يقف عنده وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه في غير متناه  
 يكون جزء الجزء وجزء الجزء وكذا مساويا للكل كامر والاظم من الغير المتناهي اعظم من الآخر فكل اعظم من نفسه براتب  
**اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل **المقصود الثالث عشر** في برمان نسخ بعض الاعلام في اكثره لمدانية الحكمة  
 حيث قال وقد نزل في برمان سميت بالبرمان الحسي وهو اذ لو امكن وجود غير متناه لزم وجود الغير المتناهي بين الحدين و  
 ذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب البعد بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد  
 الغير المتناهي صمد من بديهيين فمادم لم يتحقق جزء اى جزء كان مبدئيا من البعد الذى هو مبدأ الكل لم يتحقق الكل البعد  
 بذلك لزم تحقيق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الجزء الآخر لا محالة ولا خلاف في هذا البرهان عند تحقق المدعى على ما  
 بل في غير ذلك من اصحاب الحكيم الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزء مبدئيه ونهاه من خواص المتناهي وما في غير المتناهي  
 فمنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الاتمليكية فلا توقف **المقصود الرابع عشر** في برمان ذكره ذلك  
 الشارح ايضا وسمى تسميته برمان الاشكال وتقريره اذ ذكره بقوله قد طرأ برمان آخر لطيف هو اذ لو امكن وجود  
 غير متناه لكان ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد  
 من نقطة آوى طرف عمودا عليه غير متصل به وهو خط  
 الآب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون  
 غير متناهية بين خطين النقطة المفروضة في آب لكل خط  
 خط آح على نقاط غير متناهية بالفضل مع كون محصوا  
 غير الانا مثل ان هذا الدليل مقصود بالخط المتناهي اذ لو ان نقول لو امكن تحقيق خط مقدار الف ذراع مثلا لكان ان يوجد فيه  
 نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الهندسة محدوشة بان في الخط المتناهي لا يفرق النقط في اى زمان كان الخط  
 متناهية وان كان فرضه لا يقف عنده بخلاف غير المتناهي فكل من فرق بينهما **المقصود الخامس عشر** في برمان المسألة  
 وتقريره على انى شرح عيوان الحكمة لتمام المراتب وغيره انه لو كان وجود غير متناه مقفولا لكان وجود خط غير متناه مقفولا فلهذا  
 كثره خرج من مركزه في تقسيمه خط متناه كخط آب سوايا لخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة وتقسيمه برافاذا خرجت  
 الكثرة بحسب تقسيمه ذلك الخط الموازى مسامتا لم تقبل انه كان مسامتا ثم صار مسامتا الى اى حيث يقا المقصود لو  
 بعد الاخراج هذه المسامته حادثة  
 لا يكون قبله فلا بد ان يكون  
 المسامته بينهما مسبوقة  
 بل لا يرضى الا لا يكون او لا  
 فتوى كل الخطوط فرضت فيها  
 فرضنا فيه وكننا بانها اول  
 اخرى وكانها المسامته الحاصلة



المقصود الثاني عشر في استخراج ذلك الغير ايضا وسماه برمان الاظمية وتقريره اذ لو كان بعد غير متناه لكان الشيء اعظم من نفسه براتب لا يقف عنده وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزء وعلى تقدير وقوعه في غير متناه يكون جزء الجزء وجزء الجزء وكذا مساويا للكل كامر والاظم من الغير المتناهي اعظم من الآخر فكل اعظم من نفسه براتب

المقصود الثالث عشر في برمان نسخ بعض الاعلام في اكثره لمدانية الحكمة حيث قال وقد نزل في برمان سميت بالبرمان الحسي وهو اذ لو امكن وجود غير متناه لزم وجود الغير المتناهي بين الحدين وذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب البعد بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد الغير المتناهي صمد من بديهيين فمادم لم يتحقق جزء اى جزء كان مبدئيا من البعد الذى هو مبدأ الكل لم يتحقق الكل البعد بذلك لزم تحقيق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الجزء الآخر لا محالة ولا خلاف في هذا البرهان عند تحقق المدعى على ما بل في غير ذلك من اصحاب الحكيم الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزء مبدئيه ونهاه من خواص المتناهي وما في غير المتناهي فمنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الاتمليكية فلا توقف

المقصود الرابع عشر في برمان ذكره ذلك الشارح ايضا وسمى تسميته برمان الاشكال وتقريره اذ ذكره بقوله قد طرأ برمان آخر لطيف هو اذ لو امكن وجود غير متناه لكان ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد من نقطة آوى طرف عمودا عليه غير متصل به وهو خط الآب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون غير متناهية بين خطين النقطة المفروضة في آب لكل خط خط آح على نقاط غير متناهية بالفضل مع كون محصوا غير الانا مثل ان هذا الدليل مقصود بالخط المتناهي اذ لو ان نقول لو امكن تحقيق خط مقدار الف ذراع مثلا لكان ان يوجد فيه نقط غير متناهية ونسوق البرهان





دون الموصوفة الصفة انتهى **اقول** هذا المنع مع تحقيقه خارج عن مبرر التحقيق فان فرض المناقض ليس الا بالضرورة ان يكمل  
 يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فرق محو العالم شي من ان لا تقولون به هذا الا لزام لا يمنع مما ذكره كما لا يستغنى  
 وثالثها اننا لنسلم انه لو وجد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه وهو لا لاول ولا وساسته الا انما اذا  
 يجوز ان يكون بعض هذه الامور محال في نفسه ويكون كل منها محال في نفسه وجماعها محال لا اجتماع قياضه مع عدده وجوابه  
 ان العلم بحدية العقل ان كل واحد من هذه الفروض محققا يمكن على كل تقدير كيف من المفروض ان الحكم العقل بالحدية يجوز ان لا يكون  
 المبرر مسندة وعلى ايضا منها ومنه ليس الا كما بره وزالجهما اننا لنسلم ان المساستة بعض الزوايا او الحركة قبل المساستة الحاصلة بكمالها  
 وانما يلزم ان لا يكون بعضها موجودا بالفعل متى يكون ان توجد بيساستة لكنها يتقسمان بالقدرة لا بالفعل فلو صرح ما ذكره قوله لا يمنع  
 حركة قطر الحركة على قوس منها بل يمنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقدرة مكان ما بالفعل ووجه بعضه ان  
 ما ذكرناه احكامه من حيث انها لا يجوز بها كسائر الهندسيات فليس المسمى الا انه لا بيساستة الحادثة من اول نقطة في الوجود  
 لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين في نقطة لا اولية وفيه بحيث لا انه لا يلزم من حدوث المساستة الا ان يكون لها زمان هو اول الزاوية  
 حدودها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقطة المساستة وذلك لانه لا يلزم حدوث المساستة من حركة واقعة في ما  
 فاذا وجدت كانت المساستة حاصلة في كل ان يفرش في ذلك الزمان وتلك لانات المفروقة نية لا تقف عند تلك المساستات  
 الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولي يثبت الوجود عند ما فان قلت المساستة آتية فلا بد من نقطة غير مسبوقة باخرى قلت  
 مساستة الخط للنقطة آتية واما المساستة المذكورة فهي مساستة الخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك  
 مساستة الا وهي مسبوقة في الوجود بحركة اخرى غير النهاية وقد يدعى هذا البحث بان نعرفنا انما اذ وقع ذلك المفروض في الخارج  
 فلا بد ان يتعين في نقطة هي اول نقطة المساستة اذ لا بد هناك من مساستة غير مسبوقة باخرى ولا يلزم وجود مساستات غير متناهية  
 العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كما في شرح الموقف ونها مسستها اننا لنسلم وجود اول نقطة المساستة معين ما ذكرتم بان  
 نقول ان الحركة نصف قطر الكرة كما ذكرتم يجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهي نقطة هي اول نقطة المساستة لان المساستة  
 انما تكون بمرادية وحركة يتقسمان فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى وجوابه ان من جبر الاول  
 انما يبين لزوم ذلك بان المساستة ما اول كونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل على عدم اللازم  
 والاحراز مشك في كل قياس استثنائي يستثنى فيه بعض التالي والثاني اننا لنسلم ان كل ما كان الابعاد غير متناهية وتوحد الخط  
 من الموازاة الى المساستة فلما ان يوجد اول نقطة المساستة او لا يوجد وكلاهما محال بل يمكن ولا يلزم ان لا يمتنع لانه لو كان لا يستغنى  
 كذا في الحركات وهما التقدير آخره بل ان المذكور ذكره في الشمس البازغة بقوله قد لا كسبه بهما في الجوه في تفهيم البرهان انما  
 المحرر واي زاد ان الحركة الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طوط منتهى الزوايا وتحدث المساستة قطعا لكن حدوثها  
 به الزوايا مع الغير المتناهي محال لوجود حث كانت في أي ان يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي والامتعور المساستة مع تلك  
 النقطة بالمرور عليه تام باقبلها عنه بانفصالها لاساستة قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالترجيح ولا يتسلسل  
 ذلك في زمان متناه غير ذلك ان نقول ان يلزم ان يكون زمان المساستة غير متناه في جانب الضم فلا يكون حادثة او ان يلزم  
 ان يكون بين حالتي الموازاة والمساستة مع أية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه وان يلزم ان لا يخرج المساستة من  
 القدرة الى الفعل انتهى وقال الحسن المصنفين في حاشية الشمس البازغة هذا البرهان وان ذكر بعض المصنفين سابقا ولم يثبت الرجوع

فانما

فانما

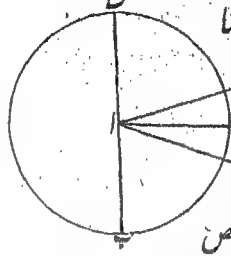
فانما

فانما

فانما



من جهة واحدة والآخر من جهة الدور فلا يلزم الا ان كان خطهم غير متساوي من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قولنا فافترحت  
والدائرة التي اعتداه المماس فرضنا خطا ب ل لانه لا مركز له فافترحت افترحت نصف الدورة فلابد ان يصير خطا ب خطا قطعاً  
مماساً بهذه الصورة انتهى **وقال ايضا**  
ان يقال لو جاز لنا  
المستديرة لتخلص  
وهو محال فكذلك التعميم  
اشارة الى تشبيه هذا  
المقصد الثاني من عشر في بيان التخلص  
من تقارب بربران الموازية و ذكر صاحب المواضع اولا بربران المسامتة بالتقريب المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو  
الاول وهو لزيادة تحقيق وتقريبه لان فرض خطين غير متساويين في تقاطعهم ثم يفترجان كانهما يميلان الى الموازية فلابد  
في الموازية من ان يتخلص احداهما عن الآخر ولا يتصور ذلك لانه نقطة اي نهايتها وليكن من الخطين و **وقال** شاعره قد ذكره  
صاحب السجلات في شهرته بربران التخلص وانما يتضح ان فرض كره خرج من مركزه باخط غير متساوية تقاطع لاخر غير متساوية ايضا فافترحت  
تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير اخط الخارج من مركزه باسوازي لاخر فيلزم من تقاربهما بربران الموازية ما هو ذو  
سنة فلنظرن بربران المسامتة والموازية لتخلص اجمدة الى اصل من احداهما فيقول في كلامه من المانق والشارح خطا من جهة  
ان في كلامه المانق فهو ان جعل بربران عكسا لبربران المسامتة مع انه اعتبر في المقاطعة والموازية ذلك في بربران المسامتة واما  
في كلامه الشارح فلو ان حال ذكره البربران على السجلات مع انه لا وجود له والمركز في ليس الا الذي سميناها بربران المسامتة  
بعد المقاطعة المقصود الثاني من عشر في بربران التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متساويين  
فاذا تحرك احدهما الى الآخر وتلاقيهما فلا بد ان يتحقق نقطة اي اول نقط الملاقاة لما فيلزم من تقاربهما خطين كذا في نحو  
الفخرية المقصود العشر **ون** في بربران المقاطعة بعد المسامتة وبالعكس لما ذكر في السجلات وتقديره ظاهر مما سبق  
وهذا وان لم يكن غير واحد من تلك لما افردوا بربران التلاقي وجعلناهم افراد المقصود الحادي والعشرون في  
بربران المسامتتين والتقديره ان لو لم يتحقق الابعاد والغير التناجيه لا يمكن ان يفرض خطا متساويان او اسوازيان  
لخططين الغير المتساويين ثم اذا فرض ان يتحقق ذلك المخطط من التوازي الى المسامتة لزم ان يتحرك نقطة المسامتة مع الخطين  
الذين احدهما اقرب من الآخر مسافتين غير متساويتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي اقرب من طرفها اخط  
المتحرك المنفصل من الموازي الى المسامتة بطريقا يكون مسافته اقل من هذا حال هذا لان ذلك الخط متساويا على تقدير عدم  
تساويه يلزم قطع نقطة التقاطع المسافتين الغير المتساويتين مع كونها مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب  
والاقرب البطار وفيه لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا قبل **المقصد الثاني والعشرون** في بربران التخلص وهو  
عكس بربران المسامتتين **قال** في الاصل في جوشي شرح العلية امتحان بربران التلاقي بربران آخر سوى  
بربران التخلصين وكذا التخلصين سوى المسامتتين لا يتلوهن شي والظاهر ان التقاوت بينهما ما هو بالتقريب سلتته  
**المقصد الثالث والعشرون** في بربران نقله في جوشي الفخرية عن بعض الشروح و ارى التسمية بربران



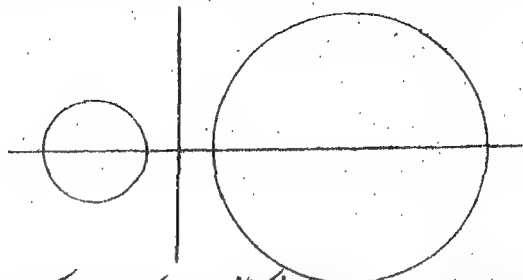
المقصد الثاني من عشر في بيان التخلص

المقصد الثالث والعشرون

المقصد الثالث والعشرون

المقصد الثالث والعشرون





فيتمنا مستقيما ومن جنبيه كترين بعد مركز احداهما على ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الاول بين المركزين  
 لذلك الخط على زوايا قديم ويخرج ذلك الخط الواسل الى الجنتين الى نهاية ثم يفيض ان تحرك الكرتان حول مركزيهما متساويين  
 قدره مع اختلاف الجته وبعدهما تحرك الخطان الخارج من المركزين ولجميع تقاطع الخارج من مركز القوس مع الخط الاول تحت  
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيدهما بعدين بالتي نقطعتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير  
 من الخطين موازيا لخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم تقاطع الخارج من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القوس يتحرك  
 وانما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطع من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم القطعة وخذ شمس في الافاق  
 بان موازاة الخطين انما يتعدى ليعطيهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجوز ذلك ممنوع انتهى القول غير المستدل ليس  
 الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع دور واحد من مركزه لا يمكن ان يحكمه الاسوسطاني وذلك موقوف على قطع المسافة  
 الغير المتناهية وذلك المطلوب المقصود المشهود في برهان ذكره شارب اليها كل اخرى ان يبقى برهان تالفي المتناهي  
 وتقرره انا اذا فرضنا خطا غير متناه ففرضنا دائره واخرجنا احد قطريها الى غير المتناهية فمقاطعه الخط المذكور على قوسهم تحركنا الدائرة  
 ربع الدور فلا بد ان تحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهى ولا يفصل في الزمان  
 يلزم تالفي المتناهيين وتوازي الشقطين على التالفي يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه وخذ شمس  
 بعضهما بافتراض الشق الثاني وتكون مجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والحال انما هو قطع  
 المتناهي كذلك وقد مر ماله واعلم قد ذكر المقصود المحاوي والمشهود في برهان اورد السديد السقدي في  
 حواشي شرح اليها كل وارسى تسمية برهان مصر بالاخص وتقرره اذ لو

لكل واحد من الكرتين ربع دور  
 ان تقاطع الخارج من مركز القوس مع الخط الاول تحت  
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة وما قطع من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم القطعة وخذ شمس في الافاق

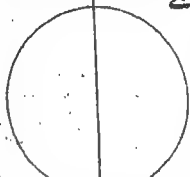
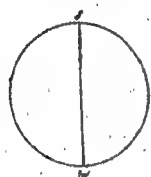
من سدد واحد قطعه اخطا غير متناه وهو خطا الغير المتناهي من  
 المذكور اب ومنه علم على شكل متساوي الاضلاع كما برهن عليه  
 فخطه من كل نقطه من النقاط المرفوضة في خط اب بخطوط يكون  
 فيكون ج د اعظم من س د وكذلك ج ك اعظم من س ك وكذلك ج ه  
 لذات المرفوضة والشوا في الموازاة كما تشهد بالمقتضات الهندسية  
 بين ج د وخط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي  
 باس في البرهان اسلمه متعافا متله فحشا وقال فخر الافاضل



تحت القوس في الزمان متناه

مهم جدا  
في هذا المقام  
اننا قد علمنا ان  
الشيء لا يتحرك  
من مكان الى مكان  
بل من مكان الى مكان  
فقط

انهم يقولون ان حصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وقرا للثالثة وتسعون البرهان  
وهو انما هو المقصد الثاني والثالثون في برهان آخر حيث يسميته برهان الوصل وهو قريب من برهان الاطلاق  
وقد تقرر ان لا يمكن ان يتناهي لا بعدا ولكن ان يوجد غير متناهية خطا في جهة واحدة او في جهتين او في جهتين متقابلتين  
كيف ما التعلق وتصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خطا ب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحد والغير المتناهية  
بالفعل في المتناهي هذا خلف المقصد الثالث والثالثون في استخراج البعد وسميته ببران حركة القطر في هو



اننا فرضنا كرتين قطرها المسما  
بأب غير متناهية في جهة قطرها  
المسمى بـ ومتناهية الى المحيط غير  
متجاورة عنه وفرضنا ان حركتهما  
مساوية جهة واحدة بسرعة واحدة

وزمانا حركتهما فليعلم ان يقطع  
الديان يقطع أب مثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف المقصد الرابع والثالثون في استخراج البعد ايضا  
وسميته ببرهان التقصيف وهو ان لو كان بعدا او عددا غير متناهية بالفعل لقبل التقصيف لاجل ان كل كم في تقصيف القسمة  
لذا انما لا يمكن ان يقبل التقصيف كما هو فلا يكون غير متناهية المقصد الخامس والثالثون في استخراج البعد وسميته  
ببران الانقسام وهو ان لو كان كم ما غير متناهية لقبل الانقسام الى السور واللامتقطع كما لا يمكن ان يقبل الانقسام الى كم فلا يكون غير متناهية  
المقصد السادس والثالثون في استخراج البعد وسميته ببرهان عرض العدو وهو ان لو وجدت الامور الغير المتناهية  
علا بخلوا وان لم يكن من حيث هي عدد او لا لم يعرض كليل الى الثاني لما تفرغ عندهم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن العرض  
وكليل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يكن لا يعطيا فلا يسبيل الى وجود الغير المتناهي فان قلست لعمري عدد يكون  
من خواص المتناهي قلست هب ان كذلك لكن مجموعها يطبقوا على عروض العدو كل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامهم  
المقصد السابع والثالثون في البرهان المسمي بنسخ العكس وهو الذي يسمونه بالنسخة وقديما كان الاول  
في تقرير المشهور المنقول عن قدام الحكماء وهو انه لو كان امتدادا غير متناهية لا يمكن وجود الغير المتناهي محصورا بين الحاصرين  
موجبه ليقضي التالي استنادا بطولان المقدم وجه الزعم ان لو وضع البعد الغير المتناهي لا يمكن وجود سائر في شئت خرجا  
من مبدءنا ههنا من غير المتناهي وعلموا ان السائقين كلما كانا اعظم كان الانفراج الكثرة واداء الانفراج  
بزيادة السائقين والسائقان اذا كانا غير متناهيين ههنا على نسق الانفراج كان البعد بين  
السائقين غير متناهية فيخرج من المتناهي من البعدين حاصرون وهما السائقان هذا محال  
واضح على رئيس الصنعة في الشفا بالانسان انه يلزم وجوده غير  
متناهية من اعطين غاية ما في الباب ان يكون التمر الى غير النهاية  
كل من ليس يلزم من ذلك ان يكون منكم بعدا يرا الى غير النهاية  
بل كل واحد فرض انه لا يزيد على بعدية متناهية لا

في هذا المقام  
اننا قد علمنا ان  
الشيء لا يتحرك  
من مكان الى مكان  
بل من مكان الى مكان  
فقط

في هذا المقام  
اننا قد علمنا ان  
الشيء لا يتحرك  
من مكان الى مكان  
بل من مكان الى مكان  
فقط

في هذا المقام  
اننا قد علمنا ان  
الشيء لا يتحرك  
من مكان الى مكان  
بل من مكان الى مكان  
فقط







احسن المحققين في تفسيره يقول لم يبق في كلامه نظروا وهو كما مر حسب ما صنفناه من ان الزوائد التي المتناهيته بالفعل  
 في نظرية واعية مرتبة مرتبة كذا تلك لا تقبل الا ان تقع في فطر غير متناهية بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا يتصور وجودها من  
 مرتبة متناهية مرتبة من الخط من غير مرتبة كذا من التناهي فلا يبرهن خروج بعضها من مرتبة غير متناهية مرتبة فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية  
 بالفعل لا يبرهن تحقيق زوائد غير متناهية فيها انتهى **اقول** في النظر في كلامه في التصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادة  
 الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناهية بالفعل كما حسب في التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناهية  
 كان لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزوائد الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى وسأوضحها  
**اقول** انما سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزوائد الى عدد الزوائد لكنه لا يلزم منه وجود ما  
 فان الزوائد الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعبر عنها عدد من الاعداد كما تم تحقيقه فلا يلزم منه ان تكون النسبة هناك  
**الفصل الثاني في تقريرات البرهان السليم على الوجه الاخر** اعلم انما كان يدور على النظر المشهور المذكور وروايتها  
 عند وقوعه بوجه آخر فمنهم من يحددها شافيا ومنهم من يحددها بطولها كما نفا فقرره رئيس الصنف بتسميته مقدمات حشره في  
 في الاشياء فيبين ان يكون محققا عند كنهه لا يتبين بل لا يظن ان جاز وجوده في غير النهاية والاصل انما انما انما في غير  
 غير متناهية من غير محدود واحد ولا يلازم البعد منها تزايد من الجائز ان يفرض في انبها البعد تزايد بقدر واحد من الزوائد  
 من الجائز ان يفرض في البعد او في غير النهاية فيكون هناك إمكان زوائد على اول النقاط يفرض فيها تزايد وان كل زيادة  
 يوجد فانها مع المزية عليه فيوجد في بعد واحد من الزوائد ان كانت يمكن ان يكون هناك بعد متعلق على جميع ذلك الممكن الا فيكون  
 إمكان وقوع البعد الى ان ليس لازما عليه إمكان فيكون كما يمكن فيشترط على محدود من جله غير محدود **قال** انما المراد  
 في شرحه في المسئلة انما هي مسئلة تزايد البعد بتزايد نسبة على المقدمات الاولى ان البعد الغير المتناهية هو مجموع متعديا  
 من نقطة واحدة امتدادا وان غير متناهية يبين انما البعد فيها تزايد كذا في ثلثتها يمتد ان الى غير النهاية انما هي تزايد  
 بينها البعد تزايد بقدر واحد من الزوائد شيئا يكون البعد الاول ذاعا والى تزايد اعليه فصحت ذاعا والى تزايد اعليه  
 ايضا فصحت ذاعا ولم يجرؤ في شيطان يكون الزوائد بقدر واحد ليعيد البعد المتزايد بينها المستعمل على تلك الزوائد غير  
 في الطول الا ترى انما انما نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزنا عليه نصف النصف الآخر فم نصف النصف الباقي راجعا الى  
 غير النهاية وذا غير متعديا بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار لانقسامات الغير المتناهية فكانت الزوائد التي يمكن انما الى الاصل  
 غير متناهية والاصل تزايد الى نهاية مع ان لا يشته الى مساواة الخط الاول النصف لخط ان هذه الزوائد اذا كانت متناهية  
 لا يبرهن كونها غير متناهية ان يبين انما البعد غير متناهية وانما اذا كانت بقدر واحد او كانت متناهية فاما المطلوب حاصل لما كان  
 الفصل المذكور في الزيادة اقتدار الشيخ الفاضل الذي لا ينافي في حصول الزيادة التامة انه يجوز ان يفرض من الاشياء هذه الزيادة  
 بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك إمكان زوائد على اول نقاطها يفرض فيها تزايد الى ان كل زيادة يوجد فانها  
 مع المزية عليه فيوجد في بعد واحد وكل بعدا فمحصلة جميع الزوائد التي دون وجوده في وقررت في الممتنع فينتقل  
 فيه اخطا في بعد الفصل ليقول انما جاز وجوده لان اخطا عنده متعديا وجوده لا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال انما  
 وجوده لكان متناهيا وقدره والافضل انما يمان المقدمه الاولى وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينها الزيادة الى  
 المقدمه الثانية وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينها الزيادة الى المقدمه الاولى وقوله من الجائز ان يفرض في ما بينها الزيادة الى

في نظرية واعية مرتبة مرتبة كذا تلك لا تقبل الا ان تقع في فطر غير متناهية بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا يتصور وجودها من مرتبة متناهية مرتبة من الخط من غير مرتبة كذا من التناهي فلا يبرهن خروج بعضها من مرتبة غير متناهية مرتبة فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية بالفعل لا يبرهن تحقيق زوائد غير متناهية فيها انتهى

واية زيادات كملت الخ شروع في الحجج ومقتضاها كل احد من الزيادات ممكن وجودها فانما يكون الشيء عليها بعد شيئين بوجه  
يقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه وفيه كلام من وجوه احدها ما اورده العلامة الراسي في الحكايات بقوله فيه نظر  
لان الخط والامكان قابلان للتقسيم لال نهاية لكن خرج جميع هذه الاقسام الى الفصل محال او بغيره خرج جميع هذه الاقسام الى الفصل  
كان بالشيء شتم على كمال الزيادات الغير المتناهية غير متناهية في الطول ضرورة ان المقدار يزداد بحسب زياد الاجزاء فاذا  
كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون بالانتهائى محصورا بين الحاصلين انتهى القول فيه خطا نظرا لما من  
ان جميع الزيادات المتناهية لا يحيل المقدار غير متناهية وانما هنا ما قول ان الزيادات المتناهية وان لم تقف الا لانهما  
كما تحققت كنهها بهنا لتقديره بالضرورة وذلك لاننا اذا نصفنا الخط وحصلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم حصلنا البعد الثاني زياد  
عليه بقدر نصف النصف الاخر فلاما لا يشتمل على البعد الاصل فيها كما هو المعلوم فيكون البعد الثاني في ثلثه ارباع ثم  
اذا جعلنا البعد الثالث زياد عليه بقدر نصف النصف وبهوشتم على ما تحتها ايضا فيكون بقدر ثلثه ارباع ومن ثم والم  
ممكن ان يشتمل على ما تحتها مع شيء زائد ولو كانت الزيادة على بسيل المتناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناهية الى غير  
النهاية لزم بالاعتدال المهمة الزم على تقدير التساوي والسرقة ان الاجزاء المتناهية المقارنة اذ اجتمعت لا يكون  
مجعها الا بدلا من بعضها في بعض الا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما هو بهنا زيادات على بسيل المتناقص كل بعد زائد على ما تحتها  
فليس مجموعها وزياد المتناهي قبل مع ما تحتها فالحجج بهنا لتقديره بالانتهائى فانهم فانه دقيق وبالتالي حقيقة وثانيتها اورده المحقق في  
في شرحه بقوله لا يمكن ان يكون قوله واية زيادات اكملت متعلقا بتقديره بالانتهائى واية زيادات اكملت اذا اخذت معها فانها  
لا يكون موجودة مع الزيادة عليه وقوله لا يمكن ان يكون هناك بعد لا يحل قضية معللة بقوله ولان كل زيادة لا يمكن ان يكون هذا الخارجا لان ذلك  
اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل احد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذا كان يمكن ان يوجد بعد شتم على جميع  
الزيادات المتناهية الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولا من اجل ولا لا يرد الخطا الخ  
انتهى كلامه ثم قال الامام وتركيب البرهان ان يقال انما ان يكون هناك بعد ما شتم على زيادات غير متناهية ولا  
يكون والثاني بالكل لا يخلو اما ان يوجد بين المتساويين بعد لا يوجد فوجه آخر لا يوجد والاول بحسب لفظا مع فرض  
اللاتناهي والثاني في الحقيقة ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد اخر فاذا من صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد  
صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على الجميع انه يحصل في بعد فاذا وجب ان يفرض بين المتساويين بعد شتم على  
الزيادات الغير المتناهية من كونها محتوية بين الحاصلين هذا خلف فثبت ان القول باللاتناهي والاجزاء يودي الى اقسام كلها باطلية  
وجميع هذه المقدمات بنيت بالمتقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل احد من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل  
حاصلا في بعد فان البطلان على البطلان على البطلان من غير المتقدمة ان يكون ثباتها بالبرهان انتم البرهان ولا يستلزم انتهى  
المحقق الطوسي بان الشيخ لم يصلح كون الكل حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد  
يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله واية زيادات اكملت غير متعلقة بالمتقدمة الرائدة حصول  
تفسيره المذكور متعلقة غير حالية والوجه الذي فسره فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع في بعد وكان مجموع  
الزيادات التي لاتناهي مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد انتهى وفيه اورد العلامة الراسي في الحكايات من قوله  
ارادوا مجموع المتناهية في سلم كل مجموع متناهية في بعد لكن لا يلزم من مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان لا يوجد في

في شرحه بقوله لا يمكن ان يكون قوله واية زيادات اكملت متعلقا بتقديره بالانتهائى واية زيادات اكملت اذا اخذت معها فانها لا يكون موجودة مع الزيادة عليه وقوله لا يمكن ان يكون هناك بعد لا يحل قضية معللة بقوله ولان كل زيادة لا يمكن ان يكون هذا الخارجا لان ذلك

ان قولنا في البرهان انتم البرهان ولا يستلزم انتهى المحقق الطوسي بان الشيخ لم يصلح كون الكل حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد فلو كان في بعد حاصلا في بعد

المجموع سواء كان متناهيًا أو غير متناه فلا نسلم أن كل مجموع في بعد والفضل لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من التخصيص  
ثبت هذه المقدرة لكفت في اثبات المطلوب ثم قال **قال** اللام فان قيل المجته مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك يمكن  
الاصح فرض تنهاى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا فوقه بعد آخر فاذا لم يكن معنى على تقديره لا يمكن اثباتها  
الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك اننا افترضنا الابعاد غير متناهية لم يكن ان اشارة الى بعد واحد يكون مستحالة على تلك الزيادة  
غير المتناهية ولكن لا يغير لان القول بكونها غير متناهية يوجب الى القول بكونها متناهية فيكون خلفا وذلك لان  
لقول اما ان يكون بعشيتين على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان  
مستحالة على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مستحالة على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعشيتين على جميع كان في تلك  
الزيادات بعد بعشيتين على الذي هو غير متناهية لانه لو كان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور مبرور منه انما هو في تلك  
فقد مر آخر قال العلامة الترابي في الحاشيات تحت في هذا المقام ان يوجب الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابعاد متناهية  
حاز ان يوجب امتدادا وان غير متناهية فيمن حاز من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وهاذا ان يكون تزايد الابعاد  
التزايدية بقدر واحد وهاذا ان تكون الابعاد التزايدية بقدر واحد الى غير النهاية فيكون الزيادات المتساوية واهية الى  
غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجب بعشيتين على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجب بعشيتين على تلك  
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه في تلك لانه لو لم يكن زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية في نكل زيادة  
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر غير متناهية الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبت بعد  
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد ونسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا  
والذي اما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية باقية  
وهو كذا في النسب التفاضل في الزيادة لانه لو لم يكن في زيادات الابعاد غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناهية من الزيادات  
زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد ووج منقطع الامتداد وان والا كان هناك بعد اعظم من اخر اعظم الابعاد فيكون وجود  
بعشيتين على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون باللاتيناهي محصورا بين حاصرين انه محال ان ياتي كونه غير متناهية من مجموعها  
انه ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيا لانه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهية فليس ولا عند ذلك مرتبة متناهية  
الا ان لا يثبت عند عدد وان اراد يكون عدد متناهيا لانه لا يكون بعد عدد آخر فممنوع وكيف مجموع الزيادات غير متناهية  
وكل زيادة في البعد متناهية كذا ما اوردته في التفاضل **والثاني** ما اوردته ايضا على قوله ايضا الكون من ان عدد الزيادات غير متناهية  
يعني ان لا يثبت عند عدد غير متناهية بالفعل ووج يكون زيادة البعد نسبة عدد الزيادات ايضا غير متناهية بل نسبة المذكور والغير  
من ذلك بعد بعد هو غير متناهية والاشكال في بعض تعليقات الحاشيات ان وجو بعشيتين على الزيادات الغير المتناهية  
باجمعها غير مبرور اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد ووجه حتى البعد الاول وما دون ذلك وذلك لان البعد الذي  
تحت البعد الغير المتناهي ناقص عن بعد متناهية والناقص عن الغير المتناهي بالبعد المتناهي غير متناهية وكذا ما اوردته في التفاضل  
و اورد في التفاضل بان هذا غير مبرور لان وجود بعد غير متناهية محصور بين الحاصرين لان ما راعى لزوم كون البعد الاول  
وما دون غير متناهية ايضا وهذا ما اشار اليه من فرض اللاتيناهي فهو يملك ما لو بنا وكذا القول من ان يجب الحكم بالقول بل  
مفترضا ضرورة فان وجود بعد غير متناهية في سلسلة الابعاد انما هي عليه مدار تقرير الحكم بل جميع تقاريره البعد بل هو مقتضى عليه

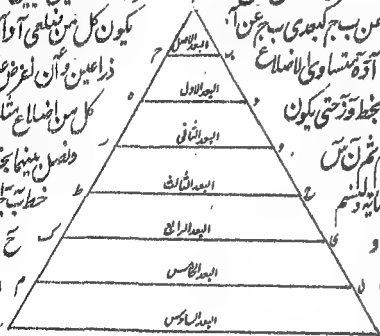
في التفاضل  
في التفاضل

في التفاضل  
في التفاضل

في التفاضل  
في التفاضل

لأن ما دون من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذا لم يكن وجوده بطلاً لبطل وجوده فان الموقوف عليه في البطل بطل الموقوف عليه  
 ثم اقول العقل يحيز في قولنا كلما كان البعد غير متناهياً لم يكن محصوراً بين المحصرين فيخرج في مخرج نفسه وهو كلما كان محصوراً بين  
 المحصرين لم يكن غير متناهياً بل محصوراً ان الابعاد بين الخطين المتناهيين لا الهما وكلما محصور بين محصرين فلا يكون غير متناهياً فلعقل  
 الدليل والغلب الذي تقر به آخر قال ملازاده في شرح برائة الحكمة لا يتحقق هذه المقدرة من الانقضاح بحيث يندفع عنه  
 المنع الا بتعدد مقدمات الاولى ان الخطين المتناهيين من سبيل واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض في الابعاد غير متناهية بحسب  
 العدد متناهية بقدر واحد مثلاً لو امتد من سبيل واحد مثل نقطة آخطان مستقيمان غير متناهيين لا يمكن ان يفرض على  
 الخطين نقطتين متساويتين البعد عن نقطة بوج حيث لو وصلنا بينهما بخط بوج  
 حتى يكون آتية بينهما متساوية في الضلع لنفرض ان كلا من الضلعين فيكون  
 البعد عن نقطته بوج كقطة د بحيث يكون لبعدها عن بوج كبعدها عن بوج  
 حتى لو وصلنا بينهما بخط د كان كل من ضلعي مثلث آتية متساوية في الضلع  
 لنفترض ان اثنين على الوجه المذكور كقطة د و ز فصل بينهما بخط د و ز حتى يكون  
 آتية لثلاثة اذ في غير فرض عليهما خط غم حتى يكون غم ثلث ثلث  
 ح و ك ك آتية كس على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ونعم  
 الاصل الذي بعده حتى في البعد الاول في البعد الثاني و  
 البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثاني ان كلا من تلك  
 شتم على البعد الذي قبله على زيادة البعد الاول حتى في

شتم على البعد الثالث حتى في زيادة ذراع توس عليه فهناك زيادات غير متناهية بعد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد  
 الاصل الثالث ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد شتمت على تلك الزيادات  
 واللام يوجد فوق تلك الابعاد بعد فليزمن ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ولا يزمن من هذا تنهاى الخطين على تقدير  
 عدم تنهاى بينهما وان محال مثلاً الزيادة ان الموجودان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث  
 شتم على البعد الثاني في شتم على البعد الاول فثبتت عليهما على زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثالث شتمت عليهما الا  
 الشتم موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمت هذه المقدمات الثالث فقول ان البعد الخطان الخارجان من سبيل  
 واحد الى غير النهاية لم يكن يوجد بينهما البعد غير متناهية شتمت بقدر واحد بحسب المقدرة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحسب  
 المقدرة الثانية وبحسب المقدرة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد شتمت على الزيادات الغير المتناهية  
 غير متناهية وذلك لا ردها وه في غير ايضا فنظر من الاول في قولنا في المقدرة الثالثة واللام يوجد فوق تلك الابعاد  
 بعد فقول فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تنهاى الابعاد بل هو ان يكون ذلك بعد المتناهي بحسب المقدرة  
 فلا نفق هناك لانها بحسب البعد والبرهان في ذلك من قبل والثاني انه اذا ارادوا يقول كل جملة في المقدرة الثالثة  
 ان ارادوا كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في البعد لم يكن لا يلزم منه وجود بعد شتمت على الجملة الغير المتناهية  
 وان ارادوا كل جملة متناهية كانت واخيراً بناحية ممنوعة بل في عين الشرائع ولو ثبت ذلك فيكون متناهية البعد ثابت فان



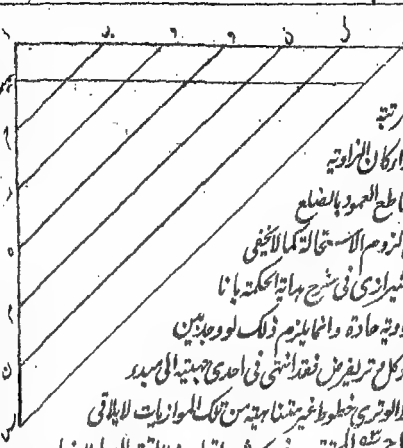
لأن ما دون من الابعاد متناهية وهو ظاهر

شتم على البعد الثالث حتى في زيادة ذراع توس عليه فهناك زيادات غير متناهية بعد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالث ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد شتمت على تلك الزيادات واللام يوجد فوق تلك الابعاد بعد فليزمن ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ولا يزمن من هذا تنهاى الخطين على تقدير عدم تنهاى بينهما وان محال مثلاً الزيادة ان الموجودان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث شتم على البعد الثاني في شتم على البعد الاول فثبتت عليهما على زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثالث شتمت عليهما الا الشتم موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمت هذه المقدمات الثالث فقول ان البعد الخطان الخارجان من سبيل واحد الى غير النهاية لم يكن يوجد بينهما البعد غير متناهية شتمت بقدر واحد بحسب المقدرة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحسب المقدرة الثانية وبحسب المقدرة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد شتمت على الزيادات الغير المتناهية غير متناهية وذلك لا ردها وه في غير ايضا فنظر من الاول في قولنا في المقدرة الثالثة واللام يوجد فوق تلك الابعاد بعد فقول فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تنهاى الابعاد بل هو ان يكون ذلك بعد المتناهي بحسب المقدرة فلا نفق هناك لانها بحسب البعد والبرهان في ذلك من قبل والثاني انه اذا ارادوا يقول كل جملة في المقدرة الثالثة ان ارادوا كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في البعد لم يكن لا يلزم منه وجود بعد شتمت على الجملة الغير المتناهية وان ارادوا كل جملة متناهية كانت واخيراً بناحية ممنوعة بل في عين الشرائع ولو ثبت ذلك فيكون متناهية البعد ثابت فان





الاول ما ذكره القائل للكبنة وغيره من



محشيه شرح الهذلي الصدري من ان الاستحالة في  
 تقدير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة  
 عدم التناهي بين ساقين مثلث وهو لازم قطعاً سواء كان الزاوية  
 حادة او قائمة او منفرجة فلما يصح حصرها في الحادة كغيرها طلع العمود بالضلع  
 الآخر انما يتحقق في صورة الحادة والاعرض به يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى  
 على من تفصيل صحيح والثاني ما اوردته الطائفة المشيائية في شرح برهان المحكمة بانها  
 لا يمكن وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين  
 الضلعين ا وتر غير متساوي فكل السطوح وهو غير ممكن اذ كل من تريف من نقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدء  
 خطوط الخطوط الموازية ولا يمكن ان يكون فوق ذلك الخط الوتر في خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا لا في  
 شديتها منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى وقال جدهم المحققين في محاشي اقول هذا التقدير للسلمى ايضا  
 موضح لعمري وان كان اصل التقدير هو الذي ذكرناه سابقاً وفي براغاية الايضاح والافضاء الى المطلوب اعني وجود السطح الغير  
 المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجوداً يمكن وجود الخطين الحاصرين المحيطين بالزاوية  
 بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية بين كذا ذلك يمكن خطوط المتوازية الغير المتناهية المقترنة للسطوح المتساوية الغير  
 المتناهية بين الاعداد وكذلك والامكان صحيح للفاعلية فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطح مساوية متساوية العرض غير متناهية  
 العدد وجب عدم تنهاى محيطها بالفعل من حيثية اقل الاشياء اقول لا يسقط ما قاله الشارح ابله من حيثية اقل  
 عدم تنهاى محيطها بسبب ان السطح الغير المتناهي غير متناه عند احد كونه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير  
 متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر فاعلم ان السطح الغير المتناهي غير متناه عند احد كونه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير  
 هو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النقيض المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان  
 تفرض خطوطاً عرضية غير متناهية على بينك الخطين بابعاً ومتساوية وحيث لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفعل لا في الترتيب  
 المتناهي من الخطوط اي مرتبة كانت من التناهي الا ان منها خرج خطوط غير متناهية بالبعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط  
 التي شديتها من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان خط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناهية بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع  
 والضلع غير متناهية بالفعل فالوتر كذلك لعمري ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندي صافين عن كدورات المنوع حتى  
 بالخص اقول بما ايضا مخرج دعوى فان كل مرتبة من مراتب خطوط متناهية ومنه ذلك فالحاجة غير متناهية ولا يجب  
 في ذلك خروج خط غير متناهية بالفعل كون الضلع غير متناهية بالفعل لا يجب كون الوتر كذلك كما لا يخفى على من وفق النظر ان هذا البرهان  
 والبرهان الترسى الذي سباني ذكره والبرهان المطبق الذي مر تحريره كلما غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشبه ولا في  
 عن وجه تقدير آخره تفرض اية الافراج شي قائمة ليكون لزوم الحال له وذلك لاننا اذا استأخضنا كساقين مثلث  
 والزاوية بينهما بقدر شي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان محيطهما الوتر مثل شي قائمة اذ اساسا قائمتان متساويتان  
 فالزاويتان المحاذيتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل المسمى من اولى الماصول وقد ثبتت في

المتوازيات

المتوازيات

المتوازيات

المتوازيات





حتى قال صاحب الحقا علم ان هذا الوجه يدل على ان عدم تنهاى الاعداد من جميع الجهات ولو جازحوا سطوا من غير  
لم يتجزم ذلك انتهى وتلك التي تمسك بها زوادة وغيره وكذا غير مضمون عندي فان اصل النظر ليس ان الاعداد لا تمتد الى غير النهاية  
ومن العلوم ان الانفراج يزاد ويزاد الى ما لا يحد له لان الامتداد غير متناه في جميع الجهات من غير متناه مع كونه متنا  
بين الحاصلين فلو زود الى ما لا يحد له على امتداد الخطين الى غير نهاية وامتدادها كذلك كما ينبغي لعدم التنهاى في جهة فان قلت  
لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تنهاى الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في  
جهة العرض قلت مدار الزوادة عدم تنهاى الانفراج ليس لان امتدادها السابقين فاذا حصل حصل على كون الزوادة الى ما لا يحد له  
هذا التقدير انظر كما لا يخفى فافهم هذا وهذا اظهرنا ان الكمال في الزوال البرهان وفي برهان التطبيق اظهرنا ان الكمال في الزوال البرهان وفي  
غيره في السلسلة ما صحت سابقا كما قلنا على الفاعل وما في المقصد الثامن والثلاثون في برهان انما هو  
المواقف سلكها وارعى تسميتها برهان الاربعة التنا سبعة وهو قريب من البرهان السبعة المذكور وتقريره انما هو  
مثلث فحاصل نقطة واحدة وكيف انفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد به ان يكون الانفراج منه فافهم ان  
كان الامتداد ذراعا الى انفس كما اذا انفس للانفراج الى السابقين نسبة مخصصة بالغة فان الخطين يتقيان فلا يتباينان لان النسبة  
واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج في اربعين ذراعا او اذا امتد  
ثمانين كان ثمانية اذرع وعلى نفس فلو ذهب السابقان الى غير النهاية لكان حجمه متناه هو الامتداد الاول نسبة الى غير النهاية الى الزوادة  
الان في النهاية نسبة المتناهي الى الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال انما هما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد  
الى الامتداد ونسبة الانفراج الى الانفراج في الامتداد لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلا في اقل المتناهي في المتناهي لا يقال  
جاذا ان يكون الانفراج الحاصل في النهاية غير متناه ايضا لاننا نقول فيلزم تحصار ما لا يتناهي بين الحاصلين كذا في شرح  
الموقفات اقول في خطاطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الثاني هي نسبة الانفراج الاول الى الانفراج الثاني  
الى الانفراج الحاصل في نظام الداي الى غير النهاية حتى يلزم مثل الزوادة بل نسبة الانفراج الاول الى الانفراج الثاني حال ما لم يكن في النهاية  
وهو من جهة جهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فيقال فافهم  
وهان من حقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الثماني وتقريره على ما هو مشهور منه لم يكن  
ان يقسم الجسم المستدير كالقرص مثلا الى ستة اقسام  
وكل اوتيه كائنا ثمانية وشاوي الزوايا مع تساوي  
السطوح فقد اخضرت سعة العالم في ستة اقسام فقل  
فهذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم  
وان كان الاول يلزم تنهاى سعة العالم لان انقسام المتناهي الى المتناهي ولو لم يزل لا يتناهي الا المتناهي ولما كانت  
سعة العالم مخصصة في هذه السطوح الستة المخصصة من الخطوط الستة وكان كل منها متناهيها كانت سعة العالم متناهية  
فما اختلف ذلك على ان كل احدى الزوايا ثمانية ثابت في الثالث عشر من ادنى المصول ان خطا اذا وقع على خط  
فان الزوايا المتساوية في اثنين قائمتان او احوالتان لهما فلو علمنا ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب  
توازيها مساوية لظاهر ان الاربع او اجمعت على الست فكل قسم فكلها ثمانية فاما ان الزوايا اذا تساوت تساوت



الانقسام الى اقسام متساوية في الزوايا

في حقا علم ان هذا الوجه يدل على ان عدم تنهاى الاعداد من جميع الجهات ولو جازحوا سطوا من غير لم يتجزم ذلك انتهى وتلك التي تمسك بها زوادة وغيره وكذا غير مضمون عندي فان اصل النظر ليس ان الاعداد لا تمتد الى غير النهاية ومن العلوم ان الانفراج يزاد ويزاد الى ما لا يحد له لان الامتداد غير متناه في جميع الجهات من غير متناه مع كونه متنا بين الحاصلين فلو زود الى ما لا يحد له على امتداد الخطين الى غير نهاية وامتدادها كذلك كما ينبغي لعدم التنهاى في جهة فان قلت لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تنهاى الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في جهة العرض قلت مدار الزوادة عدم تنهاى الانفراج ليس لان امتدادها السابقين فاذا حصل حصل على كون الزوادة الى ما لا يحد له هذا التقدير انظر كما لا يخفى فافهم هذا وهذا اظهرنا ان الكمال في الزوال البرهان وفي برهان التطبيق اظهرنا ان الكمال في الزوال البرهان وفي غيره في السلسلة ما صحت سابقا كما قلنا على الفاعل وما في المقصد الثامن والثلاثون في برهان انما هو الموقف سلكها وارعى تسميتها برهان الاربعة التنا سبعة وهو قريب من البرهان السبعة المذكور وتقريره انما هو مثلث فحاصل نقطة واحدة وكيف انفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد به ان يكون الانفراج منه فافهم ان كان الامتداد ذراعا الى انفس كما اذا انفس للانفراج الى السابقين نسبة مخصصة بالغة فان الخطين يتقيان فلا يتباينان لان النسبة واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج في اربعين ذراعا او اذا امتد ثمانين كان ثمانية اذرع وعلى نفس فلو ذهب السابقان الى غير النهاية لكان حجمه متناه هو الامتداد الاول نسبة الى غير النهاية الى الزوادة الان في النهاية نسبة المتناهي الى الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال انما هما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد ونسبة الانفراج الى الانفراج في الامتداد لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلا في اقل المتناهي في المتناهي لا يقال جاذا ان يكون الانفراج الحاصل في النهاية غير متناه ايضا لاننا نقول فيلزم تحصار ما لا يتناهي بين الحاصلين كذا في شرح الموقفات اقول في خطاطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الثاني هي نسبة الانفراج الاول الى الانفراج الثاني الى الانفراج الحاصل في نظام الداي الى غير النهاية حتى يلزم مثل الزوادة بل نسبة الانفراج الاول الى الانفراج الثاني حال ما لم يكن في النهاية وهو من جهة جهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فيقال فافهم وهان من حقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الثماني وتقريره على ما هو مشهور منه لم يكن ان يقسم الجسم المستدير كالقرص مثلا الى ستة اقسام وكل اوتيه كائنا ثمانية وشاوي الزوايا مع تساوي السطوح فقد اخضرت سعة العالم في ستة اقسام فقل فهذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم وان كان الاول يلزم تنهاى سعة العالم لان انقسام المتناهي الى المتناهي ولو لم يزل لا يتناهي الا المتناهي ولما كانت سعة العالم مخصصة في هذه السطوح الستة المخصصة من الخطوط الستة وكان كل منها متناهيها كانت سعة العالم متناهية فما اختلف ذلك على ان كل احدى الزوايا ثمانية ثابت في الثالث عشر من ادنى المصول ان خطا اذا وقع على خط فان الزوايا المتساوية في اثنين قائمتان او احوالتان لهما فلو علمنا ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب توازيها مساوية لظاهر ان الاربع او اجمعت على الست فكل قسم فكلها ثمانية فاما ان الزوايا اذا تساوت تساوت



وح نقول فنرض خطا آخر سوا الذي في ذلك السطح وكان البعد بينهما خطا مماثلا فلم نرض ان يتحرك الخطا المقروض انما  
الى جانب المقروض اولاي فرض بقاؤه متوسعا خططين فم يلزم ملاقاته الخططين لان التوازيين للابدان يتلاقيا  
عند المسامته اذا اخراجا الى غير النهاية وانما تلاقيا لا يمكن تلاقيهما نهاية الخططين لان المقروض ان النهاية لهما متقنين  
ان يتلاقيا بوسطهما فيميز ان يتحرك الخطا الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من مبد  
الخططين الى موضع الملاقاته كان مقدارا متناهيما واذا حصل من غير المتناهي القدر المتناهي بقي غير المتناهي اقول  
بذا قريب من برهان المسامته فلهذا وعلى ما عليه فتذكر المقصد الاحادي والاربعون في البرهان المنسوب  
الى الفارابي المقروض بالاسد لا يحضر وهو ان اذا كان من احد من اتحاد السلسلة الذاتية بالفعل مرتبة الى النهاية  
الاخرى كالواحد في الليس يوجد الا يوجد آخر وراؤه ومن قبل كانت الاتحاد الامتدادية باسرها يصدق عليها انها  
الانقض في الوجود والممكن شي من درهما يوجد واس من قبل فاذا ن بداجه العقل قاضية بان من يوجب في تلك السلسلة  
شي حتى يوجب شي بعد كذا في الاسفار اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من اتحاد السلسلة وان صدق عليها الاول  
الاخرى وراؤه آخر فنرض الترتيب لكن لا يلزم ترتيبان يكون كل الاتحاد كذلك حتى يقال انه لا وراؤه فلا يوجد السلسلة  
فان من الاحكام ما يجري على الكل لا فرادي ولا يجري على الكل المجموع المقصد الثاني والاربعون في ما ذكره  
رئيس الصنف في الشفا واري التسمية برهان الوساطة المحففة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم  
ان يكون هناك اوساطا بطرقت فان كل واحد من الاتحاد على هذا التقدير وسط بين سائفة ولا حاجة الى نهايه  
فيما زه الوسيط بدون الطرف وهو محال لان الوسيط مضاييف للطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود وفيهم  
بحسب اعله ما وراؤه الحق الدواني في انموني العلوم اما اولها فانه منقوض بالحركة النهائية السريعة اذا الموجود من الحركة  
عنده ليس الا التوسط سلكا حقيقه وليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فنش ذلك متحقق في صورة التسلسل او  
كل احد له اطراف اضافية واما ثانيا وهو محل ان اريد بالطرف الا يكون وسطا بالاضافة الى شي اصله انما له  
ان الوسيط مضاييف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعمن ذلك فذلك متحقق ههنا واما ثالثا فلان عند  
الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا لزم التسلسل بين الامور المرتبة بل كما يكون عنده فلا يتشبه الاستدلال بذهاب  
ليس احلى منه واما الرابع فان النقص بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعر به كما حققنا من قبل  
فيلزم وجود الوسيط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسيط والطرف وهو قال  
رئيس الصنف في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجداول الرابعة من الشفا انما اذا  
معلول وفرضنا له علة وعلة علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة لغير نهاية لان الحلول علة وعلة علة اذا عجزت  
جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة الحلول  
اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والاخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك الا بالآخر ولا المتوسط لا  
المتوسط الذي هو العلة المهمة للمعلول علة لشي واحد فقط والمعلول ليس علة لشي وكل واحد من التلثة خاصة  
ذ كانت خاصة الطرف العلول ليس عليه شيء وخاصة الطرف الاخر علة لكل غيره وكانت خاصة المتوسط علة  
لطرف ومعلول للطرف وسواها كان الوسيط واحدا لا وفوق واحد وسوا ترتب ترتيبا متناهيما او ترتيبا غير متناه فانه

فان الخطا المقروض انما يتحرك

فان الخطا المقروض انما يتحرك

فان الخطا المقروض انما يتحرك

فان الخطا المقروض انما يتحرك

فان الخطا المقروض انما يتحرك

فان الخطا المقروض انما يتحرك

ان ترتب في كثره شذاهميه كانت جمله عدد ما بين الطرفين كواسطه واحده مشتركة في تمامية الواسطه بالقياس الى الطرفين فيكون  
لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان كان ترتب في كثره غير متناهية فيحصل الطرف كان جميع غير المتناهية في تمامية الواسطه لان كل واحد  
كانت تلك الواسطه الواسطه الاخر كانت معلومة الا ان احدها معلوم الحجة المتعلقة بوجودها وشق الواسطه بالعلول معلوم لما ذكرته  
والاخر كان الحكم ان غير المتناهية باقية فليست في ان يكون جمله عدد ما بين الطرفين معلوم منها على غير معلوم ولا معلوم اول فان جميع غير المتناهية  
واسطه بالاطراف وذلك ان في كل من الطرفين كواسطه قال العلامة الشاردي في الاستغناء عن الواسطه في البرهان في قوله لا بد ان ياتي  
اسدود هو في رتبة بالبرهان الواردة على قلبه **المقصد الرابع والاربعون** في برهان التضاد وتقريره ان اوله يتم  
سلسلة من العلولات التي لا تحتمل ان يكون معلوم كاسطه لغيره من كاسطه التضاد فيكون الاخر معلوم بالبرهان وتتم هذه السلسلة ان العلول التي  
يقتضي على معلومية محضه وكل فوقي على معلومية معلومة بل منته الى ما هو على محضه فيقول معلوم ان فوقيه لغيره من العلول معلومة بالعلول وقد تقرر  
بأنه لو كان التضاد انتم كاسطه لغيره من السلسلة على محضه لكان المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انهما بحيث متى جازعهما  
في الخارج وفي البرهان جازعها والاخر في معنى فوقيه التالي حق **ووجه آخر** لو تسلسلت العلول الى غير النهاية لزم زيادة  
المعلول على معلومية العلول لان كل علوية في السلسلة هي معلومة على ما هو فرض ليس كل معلوم في العلول الاخر فزيادة العلول على هذه  
العلوية باطل ضرورة فلهذا ايضا العلوية والمعلومية **ووجه آخر** في جملة من العلويات التي في هذه السلسلة واخرى من العلويات التي في تلك السلسلة فان اذ  
احادوا احد ما على الاخرى بالعلوية كان فوقيه العلوية والمعلومية لان معنى التكافؤ ان يكون بازا لكل معلومية علوية وانما لكل علوية  
معلومية وان لم يزد لغيره في الجملة الاخر علوية للمعلومية ضرورة ان في جانب المتناهية معلومية بالعلوية وهو المعلول الاخر  
فليست المتناهية على تقدير الانتهائية في خلاف **ووجه آخر** تلك السلسلة ماعدا العلول الاخر على غير متناهية باعتبار معلومية  
غير متناهية باعتبار سلسلة العلوية من العلول الاخر سلسلة العلوية من فوقيه فاذ فرضنا تطبيق سلسلتين بحيث  
ينطبق كل معلوم على علوية جيبان يزيد سلسلة العلوية على سلسلة العلوية او احدها من جانب المقصود ضرورة ان كل  
علوية لمنا معلوم فلما لم يكن تلك الزيادة في جانب المبدء والاساس منطلقة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فيبازم  
ان يوجهه ذلك معلوم بدون علوية وهو محال ولا يخفى على الفطن ان في هذا البرهان فان ما يقتضيه طباع التضاد  
هو ان يكون بازا لكل احدهما واحد من الاخر في النقط والحق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التعليل فان ما جازع  
معلومية العلول الاخر معلومية علوية وما يجازي معلومية من العلوية معلومية علوية فلهذا في النهاية فلا يلزم تحقق المعلومية  
بلاعاد تضادها كما يتوهم في بادى الحاظ من اخذ على المراتبة الفوقانية المضادفة لمعلومية العلول الاخر مضادفة لمعلومية  
تلك المراتبة فان قلت نحن نعلم ان العلول الاخر معلوم محض فافوقه الى ما لا يتناهى على معلوم معاشقهم  
زيادة المعلومية قلت انما لزم الزيادة باعتبار اخذ علوية فافوق العلول الاخر مع معلومية التي هي غير مضادفة لها  
بل هي جيبية بالقياس اليها والمضادفة لعلوية كل علوية انما هو معلومية تحتها وهذا الاعتبار لا يزداد اصلا ولزمها  
مع الاجنبى لانها في ما يقتضيه التضاد فان قلت لا شك ان التضاد يقتضي ان النهاية لا يقتضي ان النهاية لا تقتضي  
في العدد ومنها يلزم زيادة المعلومية في العدد بالضرورة فان في العلول الاخر معلومية محضه ليست بازا لعلوية  
محضه فليست التساوي في العدد انما يجب في التضاد فانما لا يمنع الزيادة اذا اعتبر  
علوية كل علوية مع معلومية بمقتضى المعلومية المحض زيادة وما اذا اعتبر علوية كل معلومية تحتها التي هي مضادفة لها

مجموع  
الصلوات  
التي ذكرها  
في هذا الكتاب

الصلوات  
التي ذكرها  
في هذا الكتاب

مجموع  
الصلوات  
التي ذكرها  
في هذا الكتاب

مجموع  
الصلوات  
التي ذكرها  
في هذا الكتاب



الاثبات الواجب وتناهي سلسلة الممكنات وارجح تسميته بمراد العلم وهو انه لو تسلسلت العلل وحلوا لانها من غير  
 ان ينتهي الى علة مختصة فممكنات هي نفس مجموعات الممكنات الموجودة العلول كل احدها يؤول احدها ذلك المحللة موجود  
 ممكن انما لا يوجد ولا يتصور لاجزائها في الوجودات وعلوم ان المركب لا يوجد الا بغيره من اجزائه واما الامكان فلا يتقارن  
 الى جزيئها الممكن وانما يتلخ الى الممكن بل ان يكون ممكنا وانما لمثل ان المحللة امر ممكن موجود فنقول موجودا بالاسقلال اما  
 فتصورا وهو طر الاستحالة وانما جزيئها وهو ايضا محال لا يستلزم كون ذلك الجزيء علة لنفسه لغيره اذ لا معنى لاجزاء المحللة  
 الا بجمع اجزائه وانما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجب لبعض الاجزاء فيقطع التسلسل العلول لان  
 الخارج عن سلسلة الممكنات واجب الذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشيء من اجزاء المحللة لانها خارجة عن العلول على  
 العلول الواحد فليس يختلف من حين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد فرض ان كل جزء منها  
 معلول لجزء آخر ولم يزل هذا خلافه وقد ارد عليه بوجه منها ان المجموع والجميع والمجمل انما يكون في التناسل في الحقيقة  
 وجوابه انه نزع لفظ فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامة بحيث لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبارا معقول في التناسل  
 وغير المتناهي به كما هو سوا اسمي ذلك مجموعا ولم يسم منها ان الاتحاد الممكنة الذاتية التي غير النهاية اذا كانت متعاقبة  
 لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلل الموثرة والعلل الموثرة بحسب اجتماعها مع معلولها  
 كما تقر في تقرير ومنها ان الاتحاد على تقدير اجتماعها في الوجود لا يتبدل مع بنية اجتماعية يصير بها شيئا واحدا وانما  
 بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المسمى الاول لم يكن موجودا لانها لان الهيئة الواحدة المتعاقبة  
 امر اعتباري يمتنع وجوده في الخارج ويستحيل وجوده لجزء مستلزمة لاستحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة  
 بجميع لنفسه على معنى انه يكفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة الاول والثالث علة الثاني وكذا  
 فكل واحد من احوال السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع الماخوذ عنه هذا الوجه غير الاتحاد لم يخرج الى علة خارجة ولا امتناع  
 في التعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المسمى الثاني فيكون المجموع ح عين الاتحاد ولا شك ان هذا الاتحاد  
 ممكنات موجودة فلكل ما ان كل واحد منها موجود فكل ما ان الوجود الممكن محتاج الى علة موجودة كافية كذا تلك الممكنات المتعددة  
 الموجودة محتاجة الى علة موجودة كافية حيث كان لكل واحد من احوال السلسلة علة موجودة داخلية في السلسلة وكانت الموجودة  
 بجميع الاتحاد جميع تلك العلل فجميع تلك العلل الموصلة الذي هو علة موجودة بالمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة  
 او داخلية فيها او خارجة عنها والاول محال لان عللة الموصلة لشيء بحسب ان تقديمه بالوجود على العلول والتمتعيل تقديم  
 المجموع على نفسه الثاني يبيى البطلان بتعين الثالث اقول هذا عجيب فانه لما اعتبرت الاتحاد بنفسها من غير  
 اعتبار الهيئة الواحدة مطلقا لم يكن معلوليتها مفاتيح العلولية كل واحد وانما كيف يستقصر عن علة لا عينه او دهره او خارج  
 ودرجوه عرض المورد وهو الى الآن بان وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له ولا يحجب منه قول الحق في الدواني المراد هو الاستدلال  
 بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل ان هذه الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وتبين ان كل هذا المسمى موجود  
 جميع اجزائه حتى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الهيئة فكل من اجزائه حتى يقال لا يوجد وجود  
 جميع اجزائه لستفسر عن علته لان الكل الجزئ يحتاج الى ان لا يعتبرا وههنا لا تقاير اصلا وتنتظره بالعدد لا محالة فان كان  
 الكل بالعدد ومباركة عن بعض الوحدات لا يريد عدم اعتبار الهيئة مطلقا بل عدم اعتبارها في ذلك كما صرح بالحقه قون

٢٦  
٢٦  
٢٦

هذا الكلام الذي  
 في المتن  
 لا يسميه سلبا

اي سلبا بطلان  
 مع ١٢ مئة

وقد شقنا ذلك في المعارف في حاشي شرح المواقف وقد ليس اول قاروة كسرت منه هذا بل قد صرح في شرح العقائد  
العنصرية وحاشي شرح التجريد وغيره من القضايا ايضا واحتمل في الجواب عن الابدان ان يقال ان اختار الشئ الاول  
لكنه لا تغير الهيئة في العنونة حتى يكون المجموع اعتبارا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه  
هذه المسئلة ومنها ان العلة الموجبة للشئ لا يجب ان يكون موجودة لكل من اجزاءه حتى يلزم من كون الجزء علة لكونه علة  
لنفسه لا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلمتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوده  
على ما في شرح المواقف ان المبدأ بالفاعل المستقل بالاجزاء على معنى ان لا يكون له شريك في التأثير في تلك السلسلة  
واحدة ان الجملة من جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علمتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا  
بمخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه لا يستقل بالاجزاء بنفسه الذي هو وجوده ذاته مستغن عن غيره  
والجملة انما هي المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المبدأ لا يكون جزء منه وهذا هو المبدأ لطلوعها  
ما ذكر في الاستفهام وجود كل شئ عين وحدته ووصفه كل شئ عين وجوده ووجود المجموع ليس بخارج الوجود واحده الاستفهام  
اعتبار العقل كما قلنا ذلك في مرقه العقل لا علم ان افتقار الجملة الى علة غير الاتحاد وانما يلزم لو كان لها وجود متعارف  
الاتحاد وتوحيدها انما يمكن مجرد عبارة بل هي علمات تحقق كل منها بعلة وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير العلم الاحاد وما يقال  
من ان وجودات الاحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون مجموع غير كل واحد منها لا يستغنى عن ان يكون له وجود متمايز في نفسه  
والقول بان التدرج قد يوجد مجعلا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يؤخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد وجوده وكل منهما مضافا  
لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فجميع السموات والارض حواء اخذها العقل مجعلا ومفصلا لا  
يعطى الحكم المتمايز في الخارج لان اختلاف الملائكة لا يوجب اختلاف المخلوقات واحاصل ان توحيلا للمجموع لكل واحد من  
انها لا يوجب لها العقل هو وان كان من مظاهر الواقع لكنه لا يوجب ان يكون المجموع وجود متمايز في نفسه لوجود  
الاتحاد فلا يجب ان يكون لكل علة متمايزة سوى كل الاجزاء فانه دقيق وبالتالي حقيق ومنها ان يجوز ان يكون  
الشئ علة لنفسه تقدم العلة على المعلول فانه هو في غير العلة السابقة اذ لو وجب تقدم العلة السابقة لزم في المركبات تقدم مبادئ  
انفسها بمرتين لان مجموع الاجزاء المادية والعنصرية جزء من العلة السابقة فيكون مبادئها هي مبادئها وهي متمايزة على المعلول الذي  
هو عبارة عن عين مجموعها والجموع عندنا في مبادئها على مبادئها غير ان ارادنا العلة الفاعل لا مطلقا بل مستقلا  
بالتأثير فيجب ان لا يستعمل المعلول الا لانه توسط او بغير توسط والفاعل مستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن  
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد من الاجزاء فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة افتقار بعض الاجزاء الى غير  
واورد عليه اول ما يلزم ان يكون فاعل المجموع لا يستقلال فاعلا لكل اجزاءه لزم في مركب اجزاء متميزة فاما  
كالمسئلة انما هي المعلول عن علمته او تقدم عليها اذ لا يخفى ان فاعل المجموع كان موجودا عنه وجود الجزء الاول  
بين اجزاء اوله لم يكن فاعله الاول بل قد تختلف الاجزاء الثاني عن علمته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علمته المستقلة  
وثالثا ان الفاعل لا يشاء شيئا بل هو معلول علمته اخرى مستقلة يكون مجموع العمل السابقة علمته مستقلة بمجموع المبادئ  
التي هي علمته ليس علمته شئ منها ضرورة انها كل واحدة منها فاعلا واحدا يجب علمتها ان التمايز عن العلمته المستقلة  
هذا المعنى غير متناف مع العلمته فيجب بالابدان كما اعتبر ذلك في العلة السابقة والمتمايز انما هو العلمته من العلمته السابقة

ل

ل

ل



والقدرة الضرورية هنا ان لا يكون فاعل الخبز خارجا عن فاعل الكل سواء كان اجنية فاعلا ولا فاعلا من قدر القدرة كغيبنا  
في غرضنا وهو ابطال كون الخبز علته مستقلة بالمجموع كما لا يخفى والحق في الجواب عن اصل اليراد اننا نختار ان المراد هو  
العلية الثانية ولا يجوز ان يكون نفس المكان فاعلا لو كان كذلك يلحق في وجوده كمنهج الى غيره فيفسد باب اثبات الجواب  
من جهة الامكان بل هو في لحي بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطالع  
عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرياسة الجلية وغيره المقصد السادس والاربعون في بيان  
ارسي تسميته بمران القطع السلسلة وتقريره على ما في المواقف وغيره فانه قد اشتبهنا وجوده فواجب تعلل بطر  
لا تحتلج الى ابطال السلسل بعد ذلك نقول لوجوب السلسل في العلل الى غير النهاية لكان وجوده فواجب وعده  
سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة الى المقصد السابع والاربعون في بيان الترتيب و  
تقريره على ما في القياسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء  
واحد من احوادها استوجب ذلك انتفاء ما بعده ذلك فاذا كان كل سلسلة موجودة بالفعل فبعضها متوعدا المعلول عليه في القرب  
يحمل ان يكون فيها علة هي ادلى العلل لولا ما انتفت جملة الترتيب التي هي معلولاتها والالم يلحق المعلولية قد استوجبت احواد  
السلسلة بالاسوة التي اصل ان يهتفرق المعلولية على سبيل الترتيب جملة احواد السلسلة بالتام مع وضعه ان لا يكون هناك  
علة واحدة للجميع لولا ما انتفت السلسلة باسمها كلاما بالمتناقنين المقصد الثامن والاربعون في بيان كثر  
العلامات الشجرية في كتابه صانع الحكماء لابطال عدم تنهاى افراد الانواع المولدة بسبيل التقاطعة و ارسى تسميته  
بمران البذر والشجر وتقريره على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ووجبات غير متناهية في المراتب  
ان يكون مثل كل شجر فرع قبل كل جاذبة وجاذبة فلا بد ان يكون مثل كل شجر بذر موزون قبل كل جاذبة بحيث مولدة لما قبل  
كل شجر بذر يكون مثل كل بذر شجر لانه فرض عدم تنهاى المولدات من الطرفين وكذا في كل جاذبة وصحيت بل في سائر المولدات  
فبقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي فاجزى من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل ان  
يكون معرضة لحدوث معين في نفس الامر ولو كان ذلك لحدوث غير متناه في الكمية بالفعل ككيف والاشياء الخارجية من القوة  
الى الفعل لا بد ان يكون معينان معينين شش على احواد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالهوية من الاشياء الثابتة  
فانها لا مجموع لها لحدوثها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازا لكل شجر بذر سابق عليه فالشجر الذي  
بازا له بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاء الشجر اليومى لا بد ان الشجر السابق لما مر  
فكل بذر موقوف على الشجر والعكس وان كان قبل كل بذر شجر والعكس فالوقوف من الطرفين لازم وكذا باطل للافتناء  
الى الدور و قال الحق الطوسي في صياح المصارع راوا على باعلات العلماء ليس يدور الا في القلق لان الشئ  
اذا توقف على ايتحتاج في وجوده الى ذلك الشئ لا يكون دورا بل جائت سلسلة في تسميته الدور بالسلسل عن المصارع  
وذلك بان نقول لما كان هناك الاشجار الموجودة من الشجر اليومى الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشك في وجوده  
سواء موقوف بعد زرعين ولو كان كما في غير هذه ولا محال كما مر ويكون كل واحد منها مولد بالفتح فيكون بازا و احاد هذه الجملة احواد  
جملة البذر المولدة لما ويوحكم التعاقب بين التولد والتوليد ويكون هذه ساقية على تلك لما زنت مولدة بالفتح  
وكما فرضت في جملة الاشجار شجر بذر مولد بالفتح يكون في جملة البذر بذر وهو مولد بالفتح صرف يحصل السكافه بينهما

في بيان تعلق السلسلة  
بالمعلول في القياسات  
والقوانين في كتابه  
المصارع  
في بيان تعلق السلسلة  
بالمعلول في القياسات  
والقوانين في كتابه  
المصارع  
في بيان تعلق السلسلة  
بالمعلول في القياسات  
والقوانين في كتابه  
المصارع



كل منها على ذلك المذهب بالذات من غير واسطة في الغرض والاضطرار لازم عليه فان قلت المكون من المكون  
ومسألة لا سيما اذا كان جميع اجزائه حدا تاما له فان كان هناك حصول ان يلزم ان يكون شي واحد حصوله لان  
تألفت البنية الذاتية لثانتي في القائمة الاعتبارية فينبغي تغاير الاجمال والتفصيل فلا اضطرار لو كان حصوله لان فانهم  
المقصد الثاني وانهم يحسبون في برهان ذكره لا بطلان لثانتي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام ومعه  
برهان التناسب وتقريره انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل تأخذ منها جملة متناهية وتركيبه  
جسما غير متقوله من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى الاجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذا زادوا ونجم فتمت  
انها مركبة من اجزاء لا يذوقها واعتقاصها فسيكون الجسم الى الجسم كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كانت الاجسام والاعضاء  
متناهية فلم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهية الى المتناهية كنسبة المتناهية الى غير المتناهية  
وهو متعذر او روي عليه بوجه متناهية لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل صمد من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال  
ان كان الكثرة متناهية فحجم الواحد كان حجمه ثوبا واداء اجزاء فيكون الذي اجزائه متناهية كنسبة  
حجم الجسم غير المتناهية الى اجزائه المتناهية الى غير المتناهية ليس كذلك واجاب عنه الحق الطوسي في شرح  
الاشراك بان النسبة بين اية احد المقادير من الآخر واذا قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثا او ربعا او غير  
ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسب هو ههنا اليه ههنا كنسبة اليه فالنقطة لا يكون في النسبة  
الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما لا يكون جسما فذلك حصل الجسم او لا فانه نسبة حده  
العلامة الرزائي في الحاشيات بان الجسم لو كان متناقصا من اجزائه وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد اجزائه  
وكل عدد يقرب من تلك الاجزاء بل احد منها يكون النسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة  
فلا احتياج الى تحصيل الجسم تعليقا على القائمة اتمام المحجة ومنها ان يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب البهيمية  
التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد متناهية في الاعداد لان نسبتها عددية نطعا وجوايه ان كلامنا بعد التمر  
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزئ وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر فوجدنا ما عاود مشترك هو الجزء  
الجزء فيكون النسبة بينهما ايضا عددية ولنذكر ههنا حكاية لطيفة على في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد ثبت  
اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء واصحاب النظام بان يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا  
يقطع جسم ساقط محدد في زمان غير متناهية لانه لا بد من الحركة من خروج كل جزء عن جيزه ودخوله في جيزه اخرى فاذا كانت  
الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناهية فانه ليجوز القول بالطفرة والزم بهم ايضا بان كون الجسم متناقصا  
ماليئا اي من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناهية فالتمسوا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام لزم اصحاب  
ثنائي الاجزاء تجزئة الجزء القريب من نقط الرمي عند حركة البعير جزء واحد لا يكون القريب البلاء بل البعيد فالتزوا  
ان البعير يسكن في بعض الزمنة حركة السربيع ولا يكون ذلك الاتساق اجزاء الرمي عند كتمها فاستمر التشديد  
بين الطرفين بالطفرة والتفكيك وذكر في الشفاذه الحكاية بوجه آخر وهو ان لما حاول الفرقان المستأفزة  
قال الفرقان الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتمسوا الى  
بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت الجسم قساما والصفات في اقسام الى غير النهاية والحركة فالتام

المقصد الثاني وانهم يحسبون في برهان ذكره لا بطلان لثانتي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام ومعه  
برهان التناسب وتقريره انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل تأخذ منها جملة متناهية وتركيبه  
جسما غير متقوله من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى الاجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذا زادوا ونجم فتمت  
انها مركبة من اجزاء لا يذوقها واعتقاصها فسيكون الجسم الى الجسم كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كانت الاجسام والاعضاء  
متناهية فلم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهية الى المتناهية كنسبة المتناهية الى غير المتناهية  
وهو متعذر او روي عليه بوجه متناهية لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل صمد من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال  
ان كان الكثرة متناهية فحجم الواحد كان حجمه ثوبا واداء اجزاء فيكون الذي اجزائه متناهية كنسبة  
حجم الجسم غير المتناهية الى اجزائه المتناهية الى غير المتناهية ليس كذلك واجاب عنه الحق الطوسي في شرح  
الاشراك بان النسبة بين اية احد المقادير من الآخر واذا قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثا او ربعا او غير  
ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسب هو ههنا اليه ههنا كنسبة اليه فالنقطة لا يكون في النسبة  
الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما لا يكون جسما فذلك حصل الجسم او لا فانه نسبة حده  
العلامة الرزائي في الحاشيات بان الجسم لو كان متناقصا من اجزائه وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد اجزائه  
وكل عدد يقرب من تلك الاجزاء بل احد منها يكون النسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة  
فلا احتياج الى تحصيل الجسم تعليقا على القائمة اتمام المحجة ومنها ان يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب البهيمية  
التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد متناهية في الاعداد لان نسبتها عددية نطعا وجوايه ان كلامنا بعد التمر  
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزئ وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر فوجدنا ما عاود مشترك هو الجزء  
الجزء فيكون النسبة بينهما ايضا عددية ولنذكر ههنا حكاية لطيفة على في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد ثبت  
اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء واصحاب النظام بان يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا  
يقطع جسم ساقط محدد في زمان غير متناهية لانه لا بد من الحركة من خروج كل جزء عن جيزه ودخوله في جيزه اخرى فاذا كانت  
الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناهية فانه ليجوز القول بالطفرة والزم بهم ايضا بان كون الجسم متناقصا  
ماليئا اي من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناهية فالتمسوا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام لزم اصحاب  
ثنائي الاجزاء تجزئة الجزء القريب من نقط الرمي عند حركة البعير جزء واحد لا يكون القريب البلاء بل البعيد فالتزوا  
ان البعير يسكن في بعض الزمنة حركة السربيع ولا يكون ذلك الاتساق اجزاء الرمي عند كتمها فاستمر التشديد  
بين الطرفين بالطفرة والتفكيك وذكر في الشفاذه الحكاية بوجه آخر وهو ان لما حاول الفرقان المستأفزة  
قال الفرقان الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتمسوا الى  
بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت الجسم قساما والصفات في اقسام الى غير النهاية والحركة فالتام

تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى الغنى وانما بلغت اليها اذا بلغت الى الضعف لغنىها كمن الالفاظ فيمتدنا من دون الالفاظ  
الغير المتناهية بالقطع لا يجر كرات غير متناهية فلما اوردوا ونحوه بنية المقدمات اخذوا يضربون لذلك اثنين  
فمن حاك حتى انى رايت شخصين يجر كان احدهما يسير على الحركة جدا والاخر على الحركة في الغاية ولم يفرح السائر على المسطرة  
اصلا ومن قابل انى لاحظت من بعض مطابخ النظر في تسمية عليها بقلعة ولا يفرغ من قطعها لانها مكرمة ما لا يتناهى  
والمثل الاول للمقدار والثاني للمتأخرين وعلى هذا حال شنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاء الى العقل بالطفرة  
وبى ان يجر جسم واحد من المسافة يحصل في حد آخر من المسافة من غير ملافاة الوسط ومجازاة فورد الاولون ذلك  
مثلا وهو ان الدائرة العظيمة من الرحي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتهما متساويتين كانت  
المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يكون الصغير في الوسط ضرورا ان الرحي متصل بغيره بعضه متعين بان  
الصغيرة تحرك وتصل طرفاتها والعظم تحرك ويصل طرفاتها المماس للوسط حتى يحصل في الحد من ابي الصغيرة فلما اتوا  
الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشعرون القول بالطفرة فانسطروا الى تحليل الصغيرة من السلوك  
حكوا بان الرحي يتفكك اجزاء عن الحركة فتقع احدها في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكيك حكمة حجة  
من قال باللاتناهي في الاجسام والابواب لوجوده فلهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان  
فيه جانب عن جانب اول لا يتبين فان كان الاول لم يكن جديا محضا لان النصف المحض الخاص به فيه ولا يتحقق فكيف يحصل  
الامتياز بل للابد وان يكون املا وجوديا ولا شك في انه يكون مشا لا يكون مقبلا او جسيما فالخارج عن كل الاجسام  
جسم هذا خلف وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكمه العقل بهاته لانه خارج عن النطش الذي  
على القطب الشمالي مثلا الذي على القطب الجنوبي وانما هو مكابرة والجواب عنه ان المنطقيين سلموا احيانا فيمتدنا  
خارج العالم ونعوها المورقة بغير وجوده وفيه ضعف لان المقدار هو الذي لا وجود له في الزمان والذي لا  
وجود له في الزمان ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان كشيئا كاذبا وان كان مطابقا لزمانه وجوده الاحياء في  
نفس الامر وبعيد الازمان واما الحكماء فانهم صوابان خارج العالم لا يمتد فيه جانبي عن جانب وانما حكم هذا التميز  
هو الوجه لا العقل وكل وجه غير مقبول كذا في الحاصل ومنها ان ما وراء العالم لا يتقدر فان ما وراء الزمان ربع العالم اقل مما  
يوازي النصف مثلا وكل تقدر فهو موجود وجوابه على ما في الموافقة ان هذا التقدر رهم باطل غير مطابق للعقل الامر  
ومنها انما لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مديده في ما وراءه فتم قضاء وجوده ولا يمتد في الزمان  
فيكون متقدرا ايضا لان ما وراءه اصغر اقل مما هو الدير وان لم يكنه دليلا في جسم ما فليدعي التقدير من ثم يرد اما  
مجرد اودى وهو على ما في حكمه العين وغيره وانما تختار الشئ الثاني ونقول ليس امتداد المديده هناك لعدم وجود  
جسم ما قبل لوجوده وهو شرط اقول في ضعف ظاهر فان منع الغنى هناك يكاد ان يكون مكابرة والاول  
الثاني اما هو اعلم في الكتب كلها المتجاوز شئ ومنها ان الجسم ما بهتة كذا في حديث  
تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية واما حجة عنه في حكمه العين وغيره بانما لا يمتد ان ما بهتة الجسم كذا في حديث  
امكان وجود الاجسام الغير المتناهية على انما يقول المديده عدم وجود اجسام غير متناهية فاما كان وجوده في غير متناهية  
لا ينافي ما وعدنا به وحاشا لشرط العلوة فطلب المحققين في جوابي كانه العين بان الحليم ما في المتناهي والاركان في

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

هذا هو الوجه لا العقل

منه  
منه  
منه

استحق وفيه ما فيه فان الحكيم لما جرى امتناعه بالغير فالامكان الذي لا يتاخر فيه وقال القائل الشكر في محضه  
 اقول لئلا ان تستند للمنع المذكور في القرن بثلاثة اساسين اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع نفس تصوره من كون  
 شركة بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكيالات الغرضية ذاتها يجوز ان يمنع نفس من وقوعه  
 في افراد كثيرة مطلقا وثالثها انه يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستبعد  
 بالتمحيص الذي ذكره السيد في حاشية حيث قال اى حكمة والامر به المقصود وبقي الاخذ ان ولم يتصور في القرن الشرح  
 اليه لعدم مطابقة الواقع فيصير كلاما جديا انتهى هذا ولما اخرج الكلام الى هذا المقام ختمت تحت الاقلام ما جاء من  
 العلماء بصددها على سيد الامام وذكر الكلام وكان ذلك يوم الخميس السابع والعشرين من العشر من الاخير من شهر رجب  
 ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة سيادة القليل عليه وعلى اكره صانعة ربنا شريفيين حين اقامته بالوطن حفظه  
 عن شمس والزمين والحمد لله رب العالمين في هذه الرسالة المستقصية من هذه العجالة ان يدعى الى باقي في الدنيا  
 والقبول والخاتمة من كل شيء في الاخرة والاولى صلى الله عليه وسلم في بدره علم سبحانه في غير بيان خير من حجاب

# ختم الطبع

شكره يا من قصرت عن اظهار صفاته لسان الجاهلين وعجزت عن ادراك سماته آيات عقول العارفين بدعشت في الاستبصار  
 رسولك خاتم النبيين وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى اهل بيته واهله شدة قواعد الاحكام واسبوا اصول الدين  
 ولعمري هذا هو الكلام المستند بطل جود مستورا الحق وسطاح القين في تنقيح البراهين الذي لم يظفر مثلها احد  
 من الفضلاء والمسابقين لانها كانت مشتملة في زبر المتقدين وطول علمها احسن العالمين بقا نقطتها غير المقتة  
 بالهوية السالفة من دراسته التحقيق فخر المتقدين بطل العلماء والمجاهدين بطل الفضلاء المتجربين بجامع مجرى المقبول  
 والمنقول بخواص الذروع والاصول بولاي الجبر والعلام بامستادى السميع العقاص بملفوظه البليغ في الحجج  
 الخرافة مولانا محمد عبد الحى وادم السد طلع العالي بها نوريت الامام وطلعت النبال بابل العالم الجليل في الفقه  
 البين لمولوى محمد عبد الحى السد في غنائه النعمة ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية المطافنة  
 ونهاية الرشاقة فاستغنى بطله او حكمة الزمان محمد عبد الواح

محمد مصطفى خان اسكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
 والمائتين من الهجرة سيادة القليل عليه وعلى اكره  
 ما دام والقرنين ثمة احوج المربوبين الى  
 ربك العاني الذي اليه السيد محمد طه  
 عفت الله عنه يوم الجمعة  
 ١٢٨٠

منه  
منه  
منه





Handwritten text on the document:

- SITE
- 13/12
- 6/11
- 11/11/1961

Table structure (columns):

- Date
- No.
- Date
- No.

Stamp: THE BOARD

ALIGARH  
MUSLIM  
UNIVERSITY

—: RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1/- per volume per day shall be charged for textbooks and 10 P. per vol. per day for general books kept overdue.